

دراسـتان على تاريخ الشيعة في جبل لبنان

– الأُمراء الشيعة والسُّلطات العثمانية  
– زنبقةٌ بين الأشواك

د . ستيفان وينتر

تُرجم بإشراف الشيخ د. جعفر المهاجر

دار بهاء الدين العاملي للنشر



## تقديم

### الشيخ د. جعفر المهاجر

ينتمي الصديق الدكتور ستيفان وينتر ، دون أن يقصد وربما دون أن يدري ، إلى مجموعة المؤرخين اللبنانيين الجُدد ، أخذت على عاتقها إعادة النظر بكلّ التاريخ اللبناني الرسمي ، المكتوب والمُتداول . ذلك الذي بدأ العمل عليه بالكاهنين إسطفان الدويهي وميخائيل الدبس . ثم كان آخرُ مُمثّليه ، بالنظر إلى الحوافز المُحرّكة والمقاصد المُوجّهة ، الدكتورين عادل إسماعيل وكمال الصليبي . وفي مُقابلهم هذه المجموعة من المؤرخين التي عملَ أعضاؤها ، كُلٌّ على حدّه ، على منظورٍ جديدٍ واستناداً إلى مصادرٍ جرى تجاهلُها طويلاً ، ابتغاءَ عمارةٍ رؤيةٍ تاريخيةٍ أكثرَ إنسانيةً للبنان ، وأقربَ إلى قصّة مسار أهله في الزمان والمكان . نذكرُ منهم ، بحسبِ التسلسل التاريخي لأعمالهم : الدكتور محمد حماده في كتابه (تاريخ الشيعة في لبنان وسوريّة والجزيرة في القرون الوسطى). ثم الدكتور ستيفان وينتر في ( شيعة لبنان تحت الحكم العثماني ١٥١٦ - ١٧٨٨ ) . ثم الدكتور سعدون حماده في كتابيه (تاريخ الشيعة في لبنان) و(الثورة الشيعية في لبنان) . كما أنّي لا أجدُ بُدّاً من أن أذكرَ بكلّ تواضعٍ أعمالِ الكثيرة المعروفة في هذا النطاق .

إنَّ اللُّحمةَ الجامعةَ بين أعمال هؤلاء المؤرخين ليس  
النفسَ المذهبي في البحث ، كما قد يخطرُ ببال بعض من يقفُ  
عندَ أسماء كُتُبهم ، بل الغضبَ من الحالةِ البائسةِ التي أوصلنا  
إليها أسلافُهم من المؤرخين وأشباههم ، بحيث غدا السُّكوت  
عليها امتهاناً للإنسان الذي أرختْ له بكل المقاييس . ولم يكن  
اهتمامُ المؤرخين الجُدُد جميعاً بالتأريخ للشيعَة مُجرَدَ صُدفة ،  
أو نتيجةً لرؤيةٍ تاريخيةٍ ضيقة ، بل لأنَّ الشيعة كانوا الضحيةَ  
الأولى لذلك التاريخ المؤدلج بحدّة . جراء رؤيةٍ تاريخيةٍ مُتحيّزة .  
فكان لا بُدَّ من أن يبدأ التصحيحُ باستحضارهم وملءِ المساحةِ  
الفارغة من تاريخ لبنان بسبب تجاهلهم . ذلك هو الهَمُّ الذي  
يقرأه القارئُ بكامل الوضوح في أعمالهم .

يُشرفني أن أضع بين أيدي القراء المهتمين هذه  
الترجمة لمقالتي الدكتور وينتر المبسوطتين والمعمقتين في  
السياق نفسه ، أملاً أن يجدوا فيهما مثل ما وجدتُ من فائدةٍ  
ومتعةٍ .

والحمد لله

بعلبك ١ / ٩ / ٢٠١٥

## فهرست الموضوعات

### الأمراء الشيعة والسلطنات العثمانية

- ٩ ..... الحملة على آل حماده في جبل لبنان
- ٩ ..... خطة البحث وغرضه
- ١٢ ..... القصر الخالي: شيعة شمال لبنان في التاريخ..
- ٢٦ ..... الذئب الباكي: الشيعة وبناء سوريا العثمانية.....
- ٤٤ ..... الرعيّة الشيعية في السلطنات العثمانية .....
- ٥٩..... استنتاج
- ٦٣ ..... الهوامش

### زنبقة بين الأشواك

- ٨١ ..... موجز.....
- ٨٩ ..... الشركاء الموارنة لإمارة آل حماده .....
- ٩٩ ..... أمراء آل حماده والكنيسة المارونية .....
- ١٠٧ ..... خلاصة .....
- ١٠٩ ..... المصادر .....
- ١١٥ ..... الفهارس التحليلية الشاملة .....



## الأمرء الشبعة والسلطناء العثمانفة

---

الحملة على آل حماده فف بفل لبنان ١٦٩٣ - ١٦٩٤





## الحملة على آل حماده في جبل لبنان،

١٦٩٣-١٦٩٤

### خطة البحث وغرضه

بين المآزق التي تواجه كل الامبراطوريات الحديثة كانت مسألة : بأي جرعة ينبغي كبت ، وبأي جرعة ينبغي إطلاق الحُرّيّة لأقلياتهم الدينية المُبتدعة ، أي الخارجة على العقيدة الرسميّة للدولة .

في الدولة العثمانية ، كما هو معروف ، أضطُهدت الجماعاتُ الشيعيةُ في القرن السادس عشر شرق الاناضول مراراً وتكراراً . بسبب أن اسطنبول كانت تخشى أن يعمل هؤلاء كطابورٍ خامس لإيران الشيعية . والدراسات التقليدية تؤكد على الناحية الطائفية لهذا الاضطهاد، مستندين الى النظرة التاريخية العالمية التي تُسقطُ على عهد السلطنة العثمانية وصفَ نصير الإسلام السُّنيّ النامي . ولكن حديثاً سعى دعاةُ العثمانية والمؤرخون الشيعيون كلاهما الى البحث عن اسباب النزاع السُّنيّ - الشيعي داخل المجتمع العثماني التركي . مُبررين الحملات الشرقية بأنها صدامٌ بين "هياكل اجتماعية" وفي سياق البحث عن مركزٍ متزايد البيروقراطية ، لتأسيس سيطرةٍ على محيط السلطنة الحديثة المُبكرة<sup>(١)</sup>.

إنّ النقاش على السياسة الدينية العثمانية قد تجاهل الى حدّ كبير تجربة الشيعة العاديين خارج نطاق فضاء الاناضول ونطاق زمن عصر القرن السادس عشر الذهبي . والدراسات المتاحة على الشيعة في المقاطعات العربية ، بما فيها من مراكز علم وثقافة شيعية اثني عشرية عريقة ، كانت بالتأكيد ذات صبغة تعليمية : فالاديّيات الأهلية ( المحليّة ) ، وخصوصا مجموعات السّير الذاتية الطائفية التي تُشكّل أفضل مصدر للسجلات التاريخية الاسلامية في فترة ما قبل الحديثة ، تدعو إلى تحريّات عن حيوات وسير الأفراد الأكاديميين <sup>(٢)</sup> . فرحلات علماء مرموقين معينين من سوريا إلى إيران الصفوية - أيضاً في القرن السادس عشر - قد استُخدمت في الحقيقة مع وضد تسامح العثمانيين الديني <sup>(٣)</sup> . إلا ان هذا لم يوفّر لنا إلا القليل من التبصّر بحُكم المجتمعات الشيعية اليومي والواقعي في الفترة العثمانية .

هذا البحث يعالج واحداً من تلك المجتمعات التي استوطنت الجبال الساحلية للبنان الحديث فوق مدينة طرابلس في القرن السابع عشر. فيسعى لتفحص السلوك العثماني نحو التشيّع السوري من وجهة نظر إدارية عثمانية، مُركّزا جوهريا على حَدَثٍ واحد : الحملة التّأديبية ضد أمراء آل حمادة الشيعة سنة ١٦٩٣-١٦٩٤ .

فبخلاف الكثير من المعارك الأخرى التي تورّط فيها

حكام مقاطعات سورية واقطاعيو المرتفعات، كانت هذه الواقعة من الوضوح بما يكفي لكي تُسجّل، ليس فقط في اليوميات المحلية ، بل أيضا في مراسيم سلطانية إدارية واسعة النطاق ( مهمه دفتلري ) وفي ثلاثة تواريخ سلطانية عثمانية على الأقل . ومع ذلك فقد تمّ تجاهلها بالكامل في الأدبيات اللبنانية والعثمانية المعاصرة ، التي تعطي أسبقيةً للأقطاب المحليين ، الذين يُدعى أنّهم مؤسسو لبنان الحديث من جهة ، أو لانتقال السلطنة العسكري في أوروبا ، من جهة أخرى (٤).

غرض هذا البحث هو تعيين موقع حَدَثِ العنف المُوجّه إلى الشيعة هذا ، على ثلاثة مستويات من بُنى التدوين التاريخي - أي اللبناني والسوري والسلطاني العثماني - لكي نُبين كيف أن اهتمامات مُتباينة : مالية وبيروقراطية ضيقة الأفق ، يمكن ان يُرى انها تغدّي ما يبدو سياسة تمييز مذهبي في الشرق الاوسط الحديث .



## القصر الخالي: شيعة شمال لبنان في التاريخ

إن لبنان، بوصفه كياناً سياسياً ، ليس يرقى في الزمان إلى أبعد من السنة ١٨٤٢، عندما أسّس مترنيخ والمؤتمر الاوروبي، ثم التحق بهم العثمانيون ، نظاماً إدارياً خاصاً في ذلك الجزء ذي الغالبية المارونية - المسيحية من الشرق . على أن جذور الخصوصية اللبنانية تعود إلى أبعد من ذلك. فالشوف وجبال كسروان كانتا الموطن الرئيس لكلا المورانة والدروز منذ نهاية القرن الحادي عشر، وكلا الطائفتين معاً كانتا تُعاملان كمبتدعين مُنشقين عن الكتلكة وعن الإسلام الشيعي الاسماعيلي . فالحكّام المسلمون السُنّة منذ زمن بعيد قد أغمضوا عيونهم عن معتقدات هؤلاء الدينية ، واعتمدوا على مُقدّمي الدروز المحليين لبسط الأمن وتحصيل الضرائب في المرتفعات الساحلية ، حيث لاتجرؤ جيوش السلطنة ولا جامعوا الضرائب على المغامرة بالدخول . فتحتَ النظام العثماني كان أربابُ الإقطاع هؤلاء خاضعين لؤلاة المقاطعات، يقدّمون اليهم الضرائب السنوية (ميري) ، ويؤمّنون لهم المساعدة العسكرية أحياناً ، ولكنهم كانوا يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال المحلي. والأمير فخر الدين ابن معن كان ناجحاً جداً في توسيع نفوذه التجاري والجغرافي ، قبل ان يُعدم في اسطنبول سنة ١٦٣٥، لدرجة أنه يُنادى به غالباً كأبِ الأُمّة اللبنانية .

إن كتابة التاريخ اللبناني العثماني ، سواءً في مصادره الروائية الأصلية ، أم في تفسيراته الإيجابية التقليدية، كان بشكلٍ طاغٍ عمل مؤلفين مورانة<sup>(٥)</sup>. فبالنسبة اليهم ، كان تحالف الامراء الدروز والآباء المورانة ، الذي بادر إليه المعنيون وحافظ عليه الشهابيون في القرن الثامن عشر، شكّل الأساسَ لأُمَّةٍ متميزةٍ سياسياً وثقافياً . فالوُلاة المسلمون الأتراك الذين سكنوا عواصم مقاطعات طرابلس ودمشق وصيدا، كانوا في أحسن الاحوال عُرباء دُخلاء على شؤون إمارة الجبل الاكثر شرعيةً. هذه الرؤية للخصوصية اللبنانية كانت البطانة لتكوين لبنان الكبير سنة ١٩٢٠. على ان هذه الرؤية لم يشارك فيها أبداً كل الجماعات الطائفية في الدولة . فالحرب الأهلية ، كما يرى كمال صليبي في بحثه المُعمق "بيتٌ بمنازل كثيرة " ، كانت في جوهرها قتالاً بين متنافسين دروز ومسيحيين، ولكنها كانت ايضا بين نمط إدراك الارثوذكس اليونان والسنة لتاريخية الدولة اللبنانية نفسها<sup>(٦)</sup>.

فحتى الذين بدأوا يُعيدون النظر بالتاريخ اللبناني اليوم بالكاد بدأوا يأخذون بالحسبان الشيعة الاثني عشرية ، الذين هم اليوم بدون أدنى شك أكبر جماعة طائفية في البلد ، بوصفها مكوّناً تاريخياً للمجتمع اللبناني. فبالإضافة إلى التدوين التاريخي المحلي لجنوب لبنان ، بدأ هناك اهتمامٌ بشخصية طرابلس الشيعية قبل العثمانية<sup>(٧)</sup> ، ولكن قليلةً هي المحاولات حتى الآن

لدراسة المجتمع الشيعي وإزاحته النهائية من الشمال في سياق السياسات والمجتمع العثمانيين، أو لكتابته في الرواية الأكبر للتاريخ الوطني اللبناني . فالرواية التقليدية تبقى غير مُهتمة بالدور الشيعي في ماضي لبنان، وماتزال مقتنعة بأن مظاهرها الاجتماعية "لا تشكل فرقا أبداً للسكان المسلمين الآخرين ... وبأن هذه الجماعة، من جهة أخرى، لم تكن الا قليلة الارتباط جداً بالارض وظلت بدون روابط بالحياة الريفية".<sup>(٩)</sup>.

كان آل حماده الأكثر أهمية بين العشائر الشيعية التي سكنت منطقة كسروان في جبل لبنان في بداية الحقبة الحديثة. ومدينة طرابلس كانت مركزاً مهماً للعلم والثقافة الشيعيين تحت حكم الفاطميين . واستمرّ الشيعة يسكنون مناطقها الداخلية غالباً حتى حقبة الصليبيين والمماليك. وفي الغالب اتبعت العشائر الشيعية طريقة العيش غير المُستقرّة : يُسْتَوْنَ في القرى الصغيرة في البقاع أو قُرب الساحل ، ويسوقون قطعان ماشيتهم إلى المراعي العليا في الصيف<sup>(١٠)</sup>. وقد استقرّ آل حماده في وادي علمات في المرتفعات فوق جبيل ، في المقاطعة المعروفة بـ "الفتوح" ، ولكنهم أيضاً امتدّوا في كل كسروان ، وكانوا قادرين على المحافظة على اتصال مع المجتمعات الشيعية في البقاع ، وحتى مع الجنوب الابعد. وبعكس هؤلاء لم تتبنّ العشائر الشمالية إرثاً علمياً، بل مارست في الغالب شكلاً شعبياً ، ليس فقهيًا ، من التشيع الاثنى

عشري. وقد لاحظ المراقبون الاوروبيون مهارات البقاء لدى الحماديين الجبليين وإقدامهم الحربي<sup>(١١)</sup>.

ابتداءً من السنة ١٦٣٠ اصطفَ زعماء آل حماده مع أمراء آل عساف التركمان في طرابلس، وبرزوا كمنافسين أوليين على جباية الضرائب في جبال كسروان<sup>(١٢)</sup>. ويسجل اسطفان الدويهي (ت ١٧٠٤) ، وهو مصدرنا الروائي الأساس للقرن السابع عشر، تعيينهم وإقالتهم ومعاقبتهم ثم إعادة تعيينهم على إقطاعات البترون وجبيل والمنيطرة وجبّة بشريّ والكورة أثناء تلك الفترة . وقد سعى البابُ العالي غير مرة لكبح قادة العشائر المتمردين بتعيين منافسيهم المحليين في الادارة المالية ، ولكنه كان يعود في النهاية الى الفريق الذي يتدبّر دائماً إثبات سيادته باستعمال العنف.

بين عشائر الدروز ظهرت هذه الحزبية كصراعٍ جوهري بين تحالفين قبليين قديمين ، القيسيين واليمنيين ، فالأولون (وهم آل معن) عبّروا عن الخصوصية اللبنانية ، والآخرون (آل علم الدين) عبّروا عن التعاون مع الامبرياليين العثمانيين . أمّا الشيعة فلم يدّعوا أيّاً من التشكيلين<sup>(١٣)</sup> . والعشائر مثل آل حماده مدينون بنجاحهم إلى مهارتهم في تكوين مشاركات تكتيكية مع كلا السُلطات المحليّة ( الدولة ) وأيضاً مع القوى المحلية الاخرى حسب ما تقتضيه الحال.



تحت زعامة سرحان بن حماده ، زعيم العشيرة منذ السنة ١٦٤٠ ، نرى آل حماده إما مُتَبِّين على ممتلكاتهم المتنوعة ، وإِما مُعاقبين بسبب طموحهم المُتَطَرِّف ، على أساسٍ سنوي تقريباً . وقد صاروا، بوصفهم القوة السائدة الرئيسة في مقاطعة طرابلس، حلفاء على قدم المساواة مع أمراء لبنان الجنوبي . ففي السنة ١٦٦٠ مثلاً التجأ الزعماء الشهابيون مع عائلاتهم إلى آل حماده في كسروان ، بعد أن أرسل الوزير الاول محمد كوبرولو ابنه فاضل أحمد ليدمر موطنهم في وادي التيم . في تلك الاثناء أمن آل معن انسحاب الفصائل السلطانية بتقديم ضمان للشهابيين والحماديين . ولكنهم أنفسهم فرّوا شمالاً عندما لم يتمكنوا من جمع المال . في هذه المرة تمكن سرحان حماده من تهدئة كوبرولو بالتوسّل بأن الإمارة مُنْهَكَةٌ ، وبالتالي فإنّه " ليس من المناسب تدمير أرض السلطان " (١٤). وقد ردّ المعنيون والشهابيون الجميل سنة ١٦٧٥ عندما سيّر ولاة طرابلس وصيدا ودمشق العثمانيون خمسة آلاف رجل ضد آل حماده ، لأنهم بالغوا في الثأر لاغتيال احدهم في مأدبة رسمية . وفي حين أن الشهابيين جهّزوا جيشاً مساوياً في الحجم ، ولكن بولاءٍ غير معروف، تمكن أحمد ابن معن، الذي كان الباب العالي قد أمره بالتحرك ايضاً، من نصح الولاة بالعدول عن الحرب ، بأن التزم هو بدفع ضرائب آل حماده المتأخرة (١٥).

وفي سنة ١٦٨٤ تمكنت ادارة آل معن الطيّبة ، مع تابعيهم من

عائلة الخازن المسيحية ، من حفظ آل حماده من السّحق  
والحرمان من إقطاعاتهم<sup>(١٦)</sup>.

تُقدّم حملة ١٦٩٣-١٦٩٤ ضد آل حماده نفسها  
بوصفه عداءً عشائرياً آخرَ تحوّل إلى مؤامرة في وجه تدخل  
حكومي . ولكن يمكن أن تُستخدَم أيضاً كعلامةٍ مُميّزة لانحدار  
الإمارة الشيعية العام في شمال لبنان .

ومع أن يوميات الدويهي مُتحيّزة بشدّة في هذا النطاق  
، فإنّ من الممكن إعادة بناء تسلسل الاحداث بجمع رواية  
عون كامل ابن نجيم (ت ١٦٩٦) الأكثر تفصيلاً ، والذي  
يستعمل التاريخ السرياني ، مع وثائق دار المحفوظات العثمانية.  
فقد أمر البابُ العالي ، منذ تموز ١٦٩٠، ولاة طرابلس ودمشق  
بالردّ على اغتصاب سرحان لإقطاعات ضرائب عكار والرّاوية  
والكورة ، على أثر شكوى من أعيانٍ دينيين محليين<sup>(١٧)</sup> .  
الواقع أنّ بعض هذه الأملاك كانت تحت سيطرة آل حماده منذ  
أكثر من أربعين سنة ، ولم يرَ الوالي سبباً لتصحيح ذلك كما  
هو واضح . ولكن الأمر صار أكثر جدّيّةً عندما هاجمت  
عائلتا زعرور وعجوان القرى المسيحية في كسروان ودمروها ،  
ثأراً لجريمة أُخرى في الشهر السابق<sup>(١٨)</sup>. فأتى آل الخازن الى  
منطقة الفتوح وردّوا بنفس الطريقة ، مُدمّرين أراضي الزعيم  
الشيعي حسين ابن سرحان حماده ، حيث كانت البضائع  
المسروقة مخبأة . وينقل ابن نجيم كلامَ آل الخازن هنا : "الفتوح

مقابل مؤننتنا. إذا اعدتم لنا مؤننتنا، وهي في أرضه ، فسوف  
نُبقي على الفتوح له . وإن لم يُعِدْها فلن نترك الفتوح تزدهر  
..... إمّا أن يطردنا منها وإمّا نطرده منها " (١٩).

هذا المنطق أَرْضَى الباب العالي. ففي نهاية تشرين  
الاول وبداية تشرين الثاني صدرت الأوامر ضد سرحان إلى  
بوزوكلو مصطفى باشا طرابلس وإلى كل السُلطات المحلية في  
دمشق وإلى ابن معن وآل شهاب (٢٠) . ولكن ابن معن ، راعي  
آل الخازن ، كان أقل من مُستجيب ؛ ما يوحي بأنّ أمراً ثانياً  
كان قد صدر إليه يأمره بالمشاركة مع رجاله المسلمين في بداية  
آذار ١٦٩٢ (٢١). مؤرخ البلاط العثماني راشد (ت ١٧٣٥) ،  
الذي كان يستطيع الوصول إلى هذه الوثائق ، وأيضاً الدويهي  
يؤرخان البداية الفعلية للحملة بسنة ١١٠٣ هـ / ١٦٩٢ م ،  
ولكنهما فشلا في أن يأخذا في الحُساب أنّ علي باشا ، الذي  
يريان أنه كان القوّة المُحرّكة ، لم يُعيّن والياً على طرابلس الا  
في آخر صيف تلك السنة . ولم تأخذ الحملة مجراها الا بعد  
صدور أوامر جديدة في شباط ١٦٩٣ م / ١١٠٤ هـ (٢٣).  
وربما كانت علامة حنق الباب العالي من ابن معن أنّه رفض  
هذه المرّة الخطاب المُرعب عادةً . وعليه انضمّ إلى الباشا ألفُ  
رجل من القوات المحلية ، وإن لم تكن من ابن معن ، الذي :

" انطلقَ من طرابلس معتمدا على عون  
الخالق سبحانه، وبكل الجنود والفصائل الذين

استطاع جمعهم . فوضع قدم القوة والثأر في جبال  
سرحان [ معنى اسمه "الذئب" ] ، وتحمل وأصرّ على  
مقاتلة هذه العصابة من قطاع الطرق ."

وقد وصلت مذكرة من الوزير المذكور تذكر أنه :

" بفضل الله تعالى انقطع حبل جمعهم . وسقط  
كثير منهم فريسة للسيف، ومن زعمائهم، حسين ابن  
سرحان وابناء عمه حسن وعيسى ؛ والعديد من  
الملعونين امثالهم اصبحوا طعاما لنصل القوة والدمار .  
أما ابن معن ، مساعده ، بالاضافة الى قطاع الطرق  
الذين نجوا من السيف، فقد أخذوا طريق طلب الرحمة  
واقسموا على التوبة من الخبث والعصيان الذي كان  
عادة لهم حتى الان . وقد اخذت الإقطاعات والرعية من  
قبضتهم وظلمهم." (٢٣).

يستشرف راشد العديد من الأحداث المهمة في  
روايته الرسمية ( ولكنه يحذف الفظائع التي ارتكبت ضد  
القرويين الشيعة ) . وقد حبست الثلوج الكثيفة آل حماده أثناء  
فرارهم باتجاه بعلبك . فهلك مائة وخمسون رجلا منهم بحسب  
التقديرات . وقد منع آل الخازن مذبحاً لإيادة الناجين ،  
بادعاء أن ليس لديهم إذن من ابن معن بمغادرة مقاطعة  
طرابلس ، ويتوجههم القوات السلطانية الى مكان آخر (٢٤) .  
ولكن كل ذلك لم يرض علي باشا . فبدأ حملة لمطاردة آل حماده

وحلفائهم ، سواءً من كانوا منهم شيعة أم غير ذلك . فأحرقت القرى ، وسُبيت النساء ، وأُتي بالعديد من الرؤوس إلى طرابلس . وفي نهاية أيلول أرسل جيشاً آخر إلى الفتوح لمجرد نهب المزارع . وأثناء محاولة إنقاذ بعض ماشيتهم ، قُبض على حسين ابن سرحان وابن عمه حسن ديب وعدد من مرافقيهم وقُتلوا<sup>(٢٤)</sup> . وفي نهاية تشرين الاول، عندما زار عبد الغني النابلسي طرابلس، كان علي باشا مايزال خارجاً "يقااتل المبتدعين المعاندين ، عصابة آل حماده"<sup>(٢٦)</sup> .

المرحلة الاخيرة من العملية بدأت عندما صار علي باشا وزيراً أول في آذار ١٦٩٤ . وأثناء مغادرته وجّة خليفته أرسلان محمد باشا، الذي اختاره بنفسه ، بالاستمرار في صراعه ضد آل حماده ، وبتكليف ابن معن بإقطاعهم على أن يضمن حُسن سلوكهم . ولكن ابن معن تملّص ، وقام ابن حسين ابن سرحان ، بعد ان سوّى أموره مع آل الخازن ، بنصب كمين للجماعة التي أرسلها أرسلان باشا ، فقتل مساعده الكردي ( كتخدا ) وأربعين رجلاً وعدداً من أقطاب المناطق . وكان الردُّ تحضير إرسالية تأديبية ضخمة في شهر حزيران ، مكوّنة من قوات الاقطاعيين المحليين ، وقوات سلطانية من كل أنحاء سوريا ، وحتى من الأناضول . وفرّ ابن معن إلى الشهابيين في وادي التيم ، بعد أن اعتبره الباب العالي مسؤولاً عن عصيان آل حماده . وأرسل منافسه موسى علم الدين الى

دير القمر للاستيلاء على قصره وأملاكه. وقد كتب راشد ما يلي ، عندما أدرك العصاة ان عشرين ألف رجل قد تجمعوا في البقاع الكبير :

" ملأ قلوبهم الخوف والرعب. فتخلوا عن صبرهم وتصميمهم وفرّوا إلى الضواحي والمحيط. ولكنهم لوحقوا باقصى سرعة وبكل الوسائل ، والعديد ممن قبضوا عليهم نالوا العقاب الذي يستحقون. وهكذا نظفت المنطقة من خبثهم وفسادهم، كما كان مطلوباً." (٢٧)

ومع كل ذلك ، فبحسب المدونات المحلية يبدو أن القليل من القتال قد حدث فعلاً . وطورد آل حماده مرة أخرى في كل مكان ، وقد سُجن أو قُتل العديد منهم في صيدا حيث طلبوا اللجوء. وفي نهاية السنة تمكّن فياض الخازن من المفاوضة لسحب القوات المتبقية في طرابلس ، وتم تعيينه هو لجباية ضرائب في المقاطعات الشمالية (٢٨).

بعد وفاة ابن معن سنة ١٦٩٧ منح العثمانيون قريبه السُّني بشير الشهابي مزيداً من الأراضي ، أكثر من أي أمير سابق . فسحق بقسوة العشائر الشيعية المستقلة في جنوب لبنان، ولكنه في نفس الوقت تدخّل لدى والي طرابلس لاعادة آل حماده إلى موطنهم وضَمِنَ عدم حدوث أي مشاكل من جانبهم. وفي السنوات التالية تمكن آل حماده من استعادة جباية

ضرائب بعض المناطق، " التي استولوا عليها بقسوة حتى طُردوا في نهضة وطنية" عام ١٧٦٠، كما قال فيليب حتى<sup>(٣٩)</sup>.  
من منظور لبناني، تنطوي أهمية أحداث ١٦٩٣-١٦٩٤، في المدى البعيد، على تحوّل في القوة بين مجتمعي الشيعة والموارنة. فقد أثار الموارنة الحملة حقاً، واستفادوا منها مباشرة، ومع ذلك في حمأة المعركة تدخلوا لصالح منافسيهم آل حماده، وفي النهاية سوّوا الامور معهم. فالتكافل الشيعي-الماروني في كسروان كان في النهاية مربحا لكلتا الامارتين . فالمقاطععية الحماديين رحّبوا بتدفّق مستوطنين مسيحيين إلى مناطقهم يستطيعون أن يُقيموا معهم في أكثر الاحيان علاقات جوار خالية من التعصب الطائفي . فالمصادر المحلية تروي عن العديد من العائلات المارونية ، التي انتقلت إلى إقطاعات الشيعة في كسروان ، وعن زعماء شيعة يهبون الاراضي وحتى الأسماء للكنائس الجديدة<sup>(٣٠)</sup>. وحتى السنة ١٧٠٤ كان يُنظر الى الشيوخ الحماديين كوسطاء قوة في انتخاب البطارقة الموارنة الجدد، وكانوا يقبلون المال من المرشّحين لأجل مظاهرتهم أثناء الانتخاب<sup>(٣١)</sup>. في تلك الاثناء صار آل الخازن مدراء إعادة استيطان الموارنة في كسروان في القرن السابع عشر، مع عين على تأمين صعودهم السياسي في مواجهة البطريرك<sup>(٣٢)</sup>. فهم لم يساعدوا المسيحيين في استعادة وطن اسلافهم فقط ، بحسب الأب جرجس زغيب (ت ١٧٢٩) ،

بل اقرضوا الشيعة المال واشتروا منهم ارضهم بكرم . " فكلا  
المسيحيين والمتاوله [الشيعة] وقّعوا الوثائق، وصار المتاوله  
مستأجرين في الارض التي باعوها... ثم أتى الشيخ ابو  
الوفا الخازن (ت ١٦٧٩) واشترى المزيد. وصار المتاوله  
يقدرونه ويحترمونه.<sup>(٣٣)</sup> كما ان رهباناً موارنةً آخرين يمدحون  
أمرآه آل حماده المتأخرين وخصوصا عيسى حماده (ت  
١٧١٧) لعدله في حكمه الديني في كسروان.<sup>(٣٤)</sup>

على ان هذا التكافل كان غير مستقرّ ولم يمكن أن  
يدوم إلى الابد. فسيطرة الدائنين المسيحيين المسنودة على  
الفلاحين الشيعة كانت مظهراً للصعود غير المتكافئ في الثروة  
. فبغضّ النظر عن انفتاح المنطقة الاقتصادي على الغرب ،  
الذي كان ابتداءً لصالح مزارعي الحرير، والتجار الوسطاء  
وجامعي الضرائب ذوي الخلفيات المتنوعة ، فقد جلب القرن  
السابع عشر للموارنة رعاية الملك لويس الرابع عشر المسيحي  
جداً. وساهم الفرنسيون بمدارس وإرساليات جزويتية لاتحصى  
في كل الجبل، بقصد تعزيز "السورده بين الاشواك"، اي  
الكنيسة الكاثوليكية في الشرق. ويكلام أدقّ ، لم تنزدد فرساي  
في التدخل، دبلوماسيا واقتصاديا، في مساعدة وجهاء الموارنة  
لشراء جباية الضرائب في المناطق التي كانوا يستعمرونها<sup>(٣٥)</sup>.  
والمؤكد انه بالنسبة للسلطات العثمانية صارت الملاءة المالية  
هي المعيار الوحيد للتفريق بين المقاطعية الشيعة والموارنة .



وعليه فإنّ آل الخازن مدينون بمكانتهم في المجتمع لمقدار قدرتهم على الدفاع عن القضية المارونية أمام الفرنسيين. فكبار آل الخازن كانوا يخدمون كنواب قناصل لفرنسا في بيروت منذ ١٦٥٨، ولكن في العقد الأخير من القرن بدقّة نما توسلهم للحماية نمواً أكثر حدةً . وفي السنة ١٦٥٨ بدأ آل الخازن يوسعون رعايتهم إلى الرهبانية اللبنانية الوليدة ، مؤسسين مستوطنات جديدة وقوتهم الاجتماعية حول العدد المتنامي من رهبانيات الجبل<sup>(٣٦)</sup>. وبالنسبة لحسن الخازن كانت إثارة مسألة ظلم المسلمين هي الوسيلة الأكثر تأكيداً لكسب عطف فرنسا ، وبحلول العام ١٦٩٧ نجح حقاً في تأمين دعمٍ للترقي من نائب قنصل الى قنصل كامل<sup>(٣٧)</sup>. والقنصل الفرنسي الأقدم في صيدا، الذي كان هذا الترقي على حسابه ، كان حانقا في تقييمه لتوسّل آل الخازن سنة ١٧٠٢: " كان باشا طرابلس يؤجّر الاراضي لآل حمادة ، الذين يدّعي موارنة جبل لبنان انهم ظلّمهم لما يقرب من خمسين سنة حتى الان " .

"لهذا السبب جعلوا [ أي الموارنة ] يدفعون المستحقّات العادية عن الاراضي التي استأجروها والبيوت التي يملكونها . وهم يدفعون هذه المستحقّات مثل أتراك المنطقة. ولكنهم لا يعانون أكثر منهم بهذا الخصوص . ولكن بإمكانني أن اقول لمعاليمكم ، دون المبالغة كثيراً ، أنهم وُلدوا والشكوى على شفاهم ، لأنهم مهما كان حالهم جيداً، لديهم دائما شيءٌ

إضافي ليقولوه ، وخصوصا للناس الذين لا يعرفونهم ويصغون اليهم " (٣٨).

ليس فرساي فقط ، بل الباب العالي أيضا، كما سنرى قريبا ، كان يميل الى الاصغاء ، عندما يتعلق الامر بإدعاءات الفساد والظلم في المناطق .

---

## الدُّبُّ الباكِي : الشيعة وبناء سوريا العثمانية

قبل أن نتفحص سبب إكراه السلطنة العثمانية الإقطاعيات الشيعية ، قد يكون من المفيد أن نناقش كيف حدث أن تأسست هذه السياسة في مقاطعات سوريا الجغرافية. إن تسمية "سوريا" الإدارية، تماماً مثل تسمية "لبنان" ، هي حديثة النشأة ، يعود تاريخها إلى إعادة تنظيم المقاطعات العثمانية سنة ١٨٦٤. وفي مقالةٍ مهمّةٍ لـ "بروس ماسترز" بعنوان ( السياسات العثمانية نحو سوريا في القرنين السادس والسابع عشر ) يحتجُّ بأن لا العرب ولا العثمانيون كانوا يفهمون من عبارة "بلاد الشام" اي شيء أبعد من كيان ثقافي ، وإن كانت السياسة العثمانية نحو المقاطعات السورية قد اختلفت بأيّ طريقة عنها نحو الاناضول أو رُميليا . فذلك كان يظهرُ بنحوٍ أشدّ تحفُّظاً في الممارسات الشرعية الاسلامية<sup>(٣٩)</sup>. وفي حين أنّ هذه النظرة هي دقيقة بالتأكيد فيما يتعلق بتشكيل السياسة الإدارية ، ومن جانبنا فنحن سوف نُثبت في هذا الفصل أنّ ما يُسمّى " سوريا " قد وُجد فعلاً في عقول رجال الدولة العثمانيين ، فيما يخص تنفيذ السياسة في مواقف الازمات ( كما في السنتين ١٦٩٣ - ١٦٩٤ ). وفي مسار آثار تنفيذها كان يتعيّن في إطار نظام حكومة المقاطعة الفرعي الذي بقيت صيدا وطرابلس فيه مرتبطتين بدمشق .

ليس مدهشاً / غريباً أن المُمثّلين الشيعة يظهرون بشكل أكثر بُروزاً في القصص الحديثة ، التي كُتبت من وجهة نظر إدارة المقاطعات السورية ، من القصص الوطنية اللبنانية ، على الرغم من أنهم يشغلون نفس الانتشار الجغرافي (٤٠). فبعكس الدروز، لم يشكل السكان الشيعة قوة سياسية رئيسة مرتكزة في منطقة واحدة . بل بالعكس كانت مُشتتة بين إيلات دمشق وطرابلس وصيدا (٤١) . ومراسيم "المهمة" العثمانية توضح درجة التنسيق العالية التي كانت لازمةً لسلطات هذه المقاطعات لتنظيم الحجّ السنوي أو التدخلات العسكرية المحلية. والرغبة في إحكام السيطرة على الطوائف المُبتدعة بالذات كانت تُذكّرُ مراراً بوصفها سبباً للتقسيم الإداري للأرض السورية. فبعد فصل تشريعات دمشق وحلب على أثر تمرد جان بردي الغزالي سنة ١٥٢٥-١٥٢٧، أريك جموح الدروز الجبليين جهودَ السلطنة لابتداع إدارةٍ مركزيةٍ وسيادةٍ ماليةٍ في مقاطعة الشام ( دمشق ) . وقد تكثّفت حالةُ التمرد ، كما يبين عبدالرحمن ابو حسين ، في السنوات ١٥٦٥-٨٥ ، بامتلاك الدروز أسلحة نارية أفضل ورفضهم كل محاولات جمع الضريبة في المرتفعات (٤٢). لم يترك هذا للعثمانيين سبيلاً غير اطلاق حملةٍ تأديبية واسعة في الشوف سنة ١٥٨٥، ألحقت على اثرها مقاطعة صيدا - بيروت بمقاطعة طرابلس، التي كانت نفسها قد تكوّنت سنة ١٥٧٩، ناظرةً إلى تحقيق سيطرةٍ أفضل على الاراضي

غير المنضبطة بسبب سكانها المُبتدعين<sup>(٤٣)</sup>. وتكوين إيالة منفصلة لصيدا- بيروت سنة ١٦٦٠ كان ، بهذا المنظور، تُحرّكه همومٌ مشابهة . والمشروع هذا كان قد شرّع به في السنة ١٦١٣- ١٤، أيضاً لاحتواء نفوذ الدروز. ولكن صُرف النظر عنه بعد فرار فخر الدين بن معن إلى المنفى<sup>(٤٤)</sup>. ولكنّ المشاكل سنة ١٦٥٩ اقنعت الوزير الاعظم محمد كوبرولو بتكوين المقاطعة لتوفير أمانٍ إضافي لسُلطة القوات المحلية المنيعه . يذكر الدويهي هنا شكاوى ضد الشهابيين والحماديين خصوصاً<sup>(٤٦)</sup>.

إن شقّ الشام التدريجي إلى "طرابلس الشام" و"صيدا - بيروت" هو بذاته اعترافٌ بوحدة سوريا الاصيله ، التي سعت اسطنبول، في لحظة معينة ، إلى تقسيمها من اجل حكمٍ أفضل. ولاشك في أن توقيتَ واتساعَ هذه الاجراءات كانت تفرضه جزئياً الحاجةُ لاستشراف الإمارات المحلية ، بغضّ النظر عن انكشارية دمشق ولصوص بدو منطقة نابلس . على ان النظر الى هذا كردّ فعلٍ على تمرد وطني يطرح مشكلتين :

- المُشكلة الأولى : أنه لايشرح بشكل مُقنع كيف تساعد التقسيماتُ الإداريّة في السيطرة على الجبلين الخارجين على القانون . فمثل أي ملاحقة لحفظ الامن ، المتوقع أنّ تفتيت التشريعات يُفيدُ اللاجئين . وحملة ١٦٩٣-١٦٩٤ توقّر دليلاً على ذلك . فقد سبق أن رأينا ان آل الخازن قد رفضوا

ملاحقة آل حماده في شتاء ١٦٩٣ المُتَلَج ، متمسكين بأنهم ليس لديهم إذن بعبور حدود الشام- طرابلس الشام. ومن الواضح ان الباب العالي كان ساخطا لتملص المتمردين من العدالة بهذه الطريقة . فصدرت الاوامر في حزيران ١٦٩٤ الى والي طرابلس وصيدا لـ "مراقبة المرافيء على هذه السواحل وأي مكان آخر، بحسب الحاجة، والامساك بأي من قطاع الطرق المذكورين ومعاقتهم بحسب القانون، عند وصولهم بنيّة الفرار بالقوارب" (٤٧). وأرسل حكم مشابه بعد بضعة اسابيع الى بيك سنجق صحراء دير الزور والرحبة ، طالبا منه القبض على أي من ابن معن وتابعيه القزلباش وتسليمهم الى طرابلس، عند إتيانهم عن هذا الطريق (٤٨). ولكن هذا لم يكن كافيا ، لان نفس الامر أُعيد مرة اخرى في تشرين أول إلى والي صيدا وأيضا الى تورسون محمد ( انظر أدنى ) (٤٩).

وقد أثار حيدر أحمد الشهابي ، مؤرخ القرن التاسع عشر ، مشكلة التشريعات ، حيث يذكر أن علي باشا، عندما صار والياً سنة ١٦٩٢، قد أمر صراحةً بإلحاق شمال البقاع بطرابلس ، بحيث يستطيع مراقبة المتمردين الشيعة الذين يحاولون الفرار عن ذلك الطريق (٥٠). وأخيراً فإن الحجم الهائل للاوامر التنفيذية المتعلقة بحملة ١٦٩٣-١٦٩٤ تؤكد الصعوبة اللوجستية لتنسيق أنشطة هذا العدد من السلطات المنفردة . وكان الولاة الثلاثة يُذكرون تكراراً بالاتفاق على وقت ومكان

بدء الاعتداء ، وهذا بذاته علامة على أن طول العملية غير العادي كان جزئياً عائداً الى سوء الإدارة. وبالإضافة الى ذلك فقد وُجّهت مراسيم إضافية إلى القضاة والملاي والاعيان الدينيين في عاصمة المقاطعة ، تُذكّرهم بواجبهم بالتأكد على أن الأفراد المكلفين بالحملة قد شاركوا فيها فعلاً<sup>(٥١)</sup>. وبإمكاننا ان نتخيل أن هذا أيضا ظل صعبَ الإنفاذ عملياً إلى حدّ كبير.

- المشكلة الثانية : تتعلق بدرجة خصوصية غرب

سوريا في الرؤية الإدارية العثمانية. فإعادة تنظيم الوقف العسكري التقليدي في إيالات أكبر كان في الواقع سمةً مُعرّفةً لإصلاحٍ واسعٍ في سنوات ١٥٨٠<sup>(٥٢)</sup>. فبانحدار أهمية إقطاع الفرسان ، تراجع توزيع إقطاعات التيمار المنصف وأمرية السناجق الى المقاعد الخلفية ، لترتقي بيوتات الامراء ، كنوع من الإمساك بالأرض أو توحيد الادارة يمكن ان يؤمّن تسديد ضرائب المقاطعات نقداً لعدة سنوات. فالبيوتات الأكثر مهنية ضُمَّت إليها الوصول إلى المحاكم في اسطنبول على أساسٍ شخصيٍ صلب في المقاطعات. وقد كوفئوا بحقوقٍ شبه ملكية لمناطقهم ، بل شُجّعوا على الاستثمار في التجارة الدولية لتأمين استمرار ملاءتهم . صرخة عميقة من نظام الاستحقاقية العسكري السابق . فبدلاً من الرّغبة في هدم خصوصية المناطق ، شجع العثمانيون بفعالية صعودَ المرزبانات المحليّة في جميع أنحاء السلطنة ، ماداموا هم وأبناؤهم جُباة ضرائب

كفؤين . فالتراكيب الواسع لجباية الضرائب ( التزام ) والادارة السياسية عكست المدرج الاقتصادي الجديد .

وفي حين أن المؤرخين من دُعاة العروبة فهموا صعود البيوتات المرموقة كانبعاثٍ للاستقلال الوطني ، أو كأنموذجٍ حُكمٍ مملوكي - جديد، أو دليلاً على انحدار الاستعمار، - قابلَ دُعاة العثمانية ذلك بأنه علامة على جوهر الحكومة السلطانية النشط بذاته . فعائلة العظم في حماة كانت جوهرياً من تلك البيوتات . وقد احتكرت مواقع ولايات سوريا الثلاثة لأكثر القرن الثامن عشر. على أنه كان هناك عدة سوابق لحكم العائلة في سوريا القرن السابع عشر، وتحديدًا في سنوات إصلاحات كوبرولو. فمحمد كوبرولو نفسه خدم مرّةً والياً على دمشق ، ومرتين على طرابلس (حيث صادف أن استخدم ابن حمادة في حاشيته<sup>(٥٥)</sup>) ، قبل أن يرسل ابنه فاضل أحمد ليحكم دمشق في بداية ثورة حسن أباظة التي ساندتها الانكشارية . وقد شكّل والي دمشق التالي ، سيوافوش باشا ، التهديد الأكثر جدية لتوليهِ منصب الوزير الاول<sup>(٥٦)</sup>. فسياسات العُصبة (المافيات) ، التي تشمل ولاة المقاطعات، والانكشارية، والجبليون المبتدعون ... الخ. كانت متصلةً بأمثالها في اسطنبول ، وهم أبعدُ من أن يكونوا بعيدين عن المركز . فالحملات الواسعة ضدّ الشيعة يمكن أن تصبح مُحركاً للتنافس العثماني - العثماني ، كموضوع وطني بذاته . فمن المهم أن نعتبر أنّ احداثاً مثل حدث سنة ١٦٩٣ -



١٦٩٤ ليس مجرد رقصة بين أمراء لبنانيين ، ولا بوصفه تجسيداََ ممكن الاستبدال للدولة ، او لدولة دون وجه ، بل صادرةً من المنظور الشخصي لرجال الإدارة العثمانية أيضا .  
فكما أشرنا اعلاه ، كانت ترقية علي باشا إلى وزير أعظم سنة ١٦٩٤ نقطة تحوُّل في مصير آل حماده .

ذلك أنه مارس سلطته الجديدة على الفور تقريبا لتنظيم عملية غطت كل سوريا. وتعقب الشيعة دون أدنى رحمة لمعظم الزمن الذي شغل فيه منصبه في طرابلس . فبحلول حزيران أرسلت الأوامر إلى ولاة طرابلس وصيدا ، وإلى "متسلمي" دمشق وحلب ، وإلى سنجقبيك غزة واللجون والسلمية ودير الزور/الرحبة؛ وإلى فوفويد حمص وحماة وكيليس؛ وإلى دفتردار التيمار، وإلى كتخداه، وإلى نائب الشاويش وإلى كل مفتاح ممكن وتيماري في مقاطعة حلب. وفي نفس تلك اللحظة بالضبط كان علي باشا شخصا مُخيماً في أدرنه ، مُحضراً لحملةٍ سُلطانية أشدَّ خطرا بكثير انطلقت في حزيران لانتزاع قلعة بيترواردن من امبراطورية هابسبيرغ<sup>(٥٧)</sup> . فلماذا ، إذن ، يرغب في توريث كل تلك الطاقة والموارد لمحو آخر اتباع سرحان ابن حماده !؟

أحد الأسباب الأولى كان تحوُّل التشدد إلى ابن معن ، الذي كان قد لامه على عجزه عن محق الشيعة السنة السابقة:  
" من الواضح والجليّ ، أنه ما دام منبع الفساد

واللصوية ، ابن معن المذكور، لم يُعاقب، فإن شرور  
وتحريض المفسدين الملعونين لن يُصدَّ" (٥٨). وكان واحدً من  
أول مراسيمه تجريد ابن معن من كل املاكه ، "جبايات  
الضرائب المرتبطة بمقاطعة صيدا- بيروت: الشوف، الجرد ،  
المتن والغرب ؛ مع بيغليك كسروان واقليم الخروب والمرج  
والعيون، وجباية الضرائب المرتبطة بها" . تُمنح مع رتبة  
سنجقبيك إلى غريمه موسى علم الدين.

وربما يمكن ان يُستنتج سببٌ أساسي أوضح من  
الطريقة التي كانت روايات الحكومة الرسمية تطرح العمليات  
المضادة للشيعية ، وخصوصا دور علي باشا فيها. مثلا كانت  
مقدمة العديد من الاحكام المفاتيح التي صدرت اثناء رئاسة  
علي باشا الوزارة تقارن ضمنا بين شلل السلطات السابقة  
وحيوية علي باشا بوصفه والياً على طرابلس:

"كنتيجة لتوفير دعم ابن معن ، فان عدم  
استماعكم وطاعتكم لاوامرنا الشريفة التي صدرت  
سابقا لقطع كل عون ومساعدة وتخليصنا من  
الفاسدين الملعونين ، فإن استئصال هؤلاء البائسين  
والخلاص منهم لم يتحقق ، رغم حرص وحكمة  
ومتابعة الوالي . وبسبب استمرار لصوصيتهم  
المتواصلة ، فقد كلفنا قائدنا النبيل ومشيرنا المفتخر  
[... الخ ] علي باشا السنة السابقة لاجتثاثهم

واستئصالهم ، ويعون الله تعالى ، صار أكثرهم  
طعاما لنصل الموت والدمار. والذين نجوا من السيف  
لم يجدوا الفرصة ولا القوة على بذر الفساد من جديد  
"...

وما لم يُذكر هنا هو ان علي طلب بنفسه مساندة ابن  
معن ، وأن أكثر الأعداء قد هلكوا في كارثة طقس وليس  
بسيف الأعداء. فالحملة المُكرّرة التي اقتضاها مرسوم ١٦٩٤  
ضرورية بسبب "إن كان الناس في هذه المناطق سالمين من  
شورهم وتحريضهم" فإن الشيعة، بمساندة ابن معن ، قد لجؤا  
مرة اخرى للتمرد ودمّروا البلد "وقتلوا أربعين أو خمسين مسلماً"  
(٦٠). لا يوجد أي تلميح إلى أنّ علي باشا لم يحقق نجاحا  
طويل الامد ( بل طموحاً عالياً ) أكثر من الوالي السابق ، وأن  
إصراره كوزير أول على قلب توازن القوى قد أدّى إلى كمين  
جنود علي باشا الكارثي في المقام الاول.

والرواية العثمانية الثالثة شبيهة بسؤ نيبتها. فمؤلف  
مخطوطة برلين "تواريخ سلطان سليمان" يظل مجهولاً ، وليس  
من الحكمة أن ننسب إليه أي اهتمام دعائي ضيق . ومع ذلك ،  
فمن علاقته الدقيقة والموثوقة بحملة علي باشا الهنجرية ، من  
الواضح أنه كان على اتصال وثيق بالوزير الاول (٦١). وعليه  
فإنّ نسخة " تواريخ " لحملة طرابلس، بعكس حوليات راشد ،  
هي بالكامل رواية شخصية من وجهة نظر علي باشا. فالتركيز

الأساسي هو على عملية ١٦٩٣ التي قادها علي باشا شخصياً : فحين صار والياً على طرابلس ذهب الى "جبال سرحان" ليطلع بنفسه على شؤون السكان، ووجد انهم يعانون من قسوة بالغة. فأرسلت رسالةً إلى ابن معن ، يذكرها مؤرخنا المجهول بطولها ، تذكره بدين عائلته التاريخي للسلطين العثمانيين ، وتأمرة بالمشاركة في الحملة العقابية . يتظاهر ابن معن بالطاعة ، بل يتوسلُ الباشا لتحقيق العدل وبالثأر " للعديد من رجال عشائرننا " الذين " قتلهم ابناء سرحان بلا مُبرّر". فكان على علي أن "يُبَتَّ الادعاء بسيف العدالة وينقذ حقوق الفقراء" قبل ان يأمر بالعدوان النهائي كوزير أول . في المقابل كان الوُلاة السابقون مُجبرين على تثبيت آل حماده على جباية الضريبة التي استولوا عليها (٦٢).

من كان أولئك الوُلاة السابقون ؟ فكما رأينا ، الأمر الأصلي ضد حسين سرحان حماده أرسل إلى بوزوكلو مصطفى باشا في شتاء ١٦٩١/٩٢، ربما استجابةً لشكوى من أمراء آل الخازن الموارنة . لا تذكر السجلات العربية ردَّ فعل مصطفى على هذا الأمر، ولا لأوامر مُشابهة تأمره بإنفاذ حملة ضد آل الحرفوش في بعلبك ، وضدّ النصيريين في منطقة اللاذقية في نفس الوقت تقريباً (٦٣). الواقع ان بوزوكلو مصطفى لا يمكن إطلاقاً ان يكون نشطاً في الامور الطربلسية ، لأن المصادر المحلية تعرّف والي طرابلس باتساق في هذه الفترة

باسم "محمد". ومصطفى هذا خريج البلاط الداخلي في "إندرون" ، وخدم كأمر في الجيش وأدميرال أكبر قبل ان يتم تعيينه واليا على دمشق سنة ١٦٨٨/٨٩<sup>(٦٤)</sup>. وقد كان غير فاعل هنا، فقد فشل في قمع تمرد انكشاري نائم<sup>(٦٥)</sup> . وقد ترك أثرا لا يذكر في السجلات المحلية . ولكن في تلك السنة تزوج من بيهان سلطان ، اخت السلطان ابراهيم ، وأرملة وزير أول سابق<sup>(٦٦)</sup> . وبغض النظر عن كونه قد حضر، أم لم يحضر، إنزال رتبته في طرابلس، فقد عاد الى العاصمة بنعمة أفضل. " **إذعانا لحقوقه السابقة، ولكونه واحداً من خدم السيد [الوزير الاول]** " تم تكليف مصطفى في الحملة الاوروبية الجارية كقائد وزير [ركاب قائممقام]<sup>(٦٧)</sup>. واستمر هكذا ليصير وزيراً أول في آذار ١٦٩٣.

فمحمد الذي كان فعلاً يُدير طرابلس، إن لم يكن متصرفاً غامضاً او مجرد حالة خطأ في الشخصية ، يمكن ان يكون غورشو محمد باشا الدمشقي . وعليه ، فهذه واحدة من المرات الكثيرة التي لم تكن فيها طرابلس موجودة كإيالة مستقلة. ولم يتمتع "محمد" بميزة هيمنته على انكشارية دمشق ، بل ربما بعددٍ من التحالفات الشخصية مع بوزوكلو مصطفى أيضا . وبأصله الجورجي كان ولاء محمد الوحيد، اثناء خدمته العسكرية الطويلة، للبلاط العثماني مباشرة . وقد كوفيء بالمقابل بيد صفة سلطان زاده ، التي يبدو انها حفيذة

محمد الرابع<sup>(٦٨)</sup> . وكان يميلُ ، هو أيضا ، قليلا الى معاقبة آل حماده ، وأعاد تثبيتهم كجباة ضريبة سنة ١٦٩١/٩٢<sup>(٦٩)</sup> . والوالي الثالث الذي استلم أمراً بصدِّ "السرحانيين" في آذار ١٦٩٢ ولكنه أهمل ذلك ، كان كوفونوس حمد باشا الصيداوي . وهو عبدٌ من أصلٍ روسيٍّ نشأ في البلاط الداخلي وخدم في عدة ولايات بالاضافة الى صيدا ؛ وتزوج من عائلة كوبرولو ، وشقَّ طريقه صعودا حتى "نيشانجي" ، ثم وكيل وزير ، وفي سنة ١٧٠٣ صار وزيراً أعظم<sup>(٧٠)</sup> .

يمكننا أن نضع دائرةً من إداري المقاطعات العثمانية التقليديين الذي اشتركوا في النشأة وخطوط السيرة العامّة وأسلوب الإدارة . فهم كمتحولين أجانب [ إلى الإسلام ] و/أو نتاج البلاط الداخلي ، أو عساكر بيروقراطيين عثمانيين تقليديين ، كالثلاثة الذين مرّ ذكرهم ، — لم يتمتعوا بأسس قوّة ذاتية ، بل اعتمدوا بالكامل على عطف البلاط وعلى "روح الجسد" المهني من أجل تقدمهم . وشغلهم لـ "بيغليربيليك" ، مثل دمشق ، كان منصة انطلاق لإداراتٍ أعلى في الآستانة ، المركز السلطاني . وتدخّلهم في الشؤون المحلية الصرفة في المقاطعات ذات الرتبة الثانوية ، اي ملاحقة الشيعة المغامرین المتهورين في سهول سوريا الداخلية ، لم يكن ذا مكانة عالية في سلسلة أولوياتهم .

والأمر ليس كذلك لأمثال علي باشا . فعليّ كان مواطناً

من ديموتيكيا، قطب الارستقراطية التركية القديم ( ومكان ولادة بايزيد الثاني) . صار أمين سر وصعد في مراتب البيروقراطية المدنية، شغل مرتين وظيفة "دفتر دار" رئيس<sup>(٧١)</sup>. فكونه مسلماً بالولادة ولم يحمل السلاح ، ولا تزوج من البيت العثماني ، هي خيارات سيرة قابلة للنمو . فصار عليّ مثلاً نموذجياً لرجال الدولة ملتزمي الإصلاح ، الذين وصلوا الى دائرة الحُكم على أساس قدرتهم الادارية المالية. وكانت طرابلس ، وهي منطقة بدأت تزدهر كثيرا في القرن السابع عشر بصعود تجارة الاقمشة وراء البحار، كانت أوّل موقع سياسي/عسكري يشغله. وبخلاف اصناف العبيد- العسكر، كان يُنتظر من علي ، وقد فعل ، ان يكون أساساً مساندة محلية تسمح له بالحكم وجباية الضريبة بفعالية . وقد كان كفؤاً جداً بهذا المجال كما هو واضح ، لترقيته الى وزير أعظم سنة ١٦٩٤.

والرجل الذي أخذ مكانه كوزير أعظم لم يكن سوى بوزوكلو مصطفى، الذي خلفه في طرابلس. فبعد صعوده بتوسط علاقاته بالبلاط ، سقط مصطفى عن طريق دسائس القصر.

( فقد صار السلطان أحمد الثاني ، الذي لم يكن أكثر من العوبة بيد خصيان القصر، غاضباً منه لتكريسه أكثر وقته للصيد، والقليل جداً لوزارته ) فقد أُهين وأُنزلت رتبته إلى والي طرابلس، ثم سُجن ، ثم أُعيد تأهيله عندما تدخلت

زوجته لأجله ، وتم تعيينه والياً على صيدا لِيُجَرِّبَ حَظَّهُ مرَّةً أُخرى . وبرغم افتقاره لقدراتٍ إداريةٍ حديثة ، فهو ، والسيرة التقليدية التي يُمَثِّلُها، ظل تهديداً حقيقياً لموقع علي باشا .

ولقد برهن علي على جدارته بمدته الحيوية في طرابلس. ولكنه كان بحاجةٍ لكي يبني نفسه إلى فريق دعم ، للتعويض عن عدم اتصاله بالبلاط وافتقاره إلى سندٍ محليّ . احدى الاستراتيجيات كانت أن يستعين بخدمات مؤيدين أكراد ، ممّن عيّنهم على الاقطاعات التي سلبها من آل حماده<sup>(٧٢)</sup>. والأهم من ذلك كان اختياره لأرسلان محمد ابن المطرجي لاستئناف حربه الصليبية على الشيعة<sup>(٧٣)</sup>. وقد حاول مؤرّخٌ عربيٌّ لاحق ان يعبّر عن انطباعٍ شائع ، ولكنّه غير دقيق ، بتسميته أرسلان "مملوك علي"<sup>(٧٤)</sup>. وأرسلان يمثّل المحليّ الكامل ، فهو مواطن من بلدة جبلة ، ولم تكن لديه أية خبرة رسمية على الاطلاق عندما صار بيغلريه على طرابلس في ربيع ١٦٩٤ . على انه كان بإمكانه الاستعانة بدعم اخيه قبلان ، الذي حكم ، كأبيه من قبله ، مدينة اللاذقية كملكية خاصة<sup>(٧٥)</sup>. وقد أظهر أرسلان بعض البراعة في الفقه الاسلامي ، كما لاحظ عبد الغني النابلسي في زيارته الثانية إلى المنطقة. وربما شارك الاخوان علي باشا بازدرائهم السنّي المعتاد للمسلمين المتبدعين [ الشيعة ] ، الذين كانوا مألوفين لهم عن قُرب في غرب سوريا.



في السنوات الاخيرة صار أرسلان والياً على دمشق،  
وقبلان على صيدا، وكانا يتبادلان قيادة الحج الاسلامي . وقد  
عاد أرسلان مرة اخرى ليلي طرابلس ، " لعدم وجود مُساوٍ له  
في إلزام العرب بحفظ النظام" (٧٧) . وهكذا، اذا حدث أن كَوّن  
ابناء مطرجي البيت الرئيس الحاكم في فترة الإصلاح في سوريا  
(٧٨) ، فذلك على الأغلب بفضل شراكتهم مع الوزير الاعظم .  
وبالعكس عندما كان علي ، من موقع حكمه في البلقان البعيدة  
في ربيع سنة ١٦٩٤، يُصدر المراسيم لربط كل سوريا ، من  
سنجق- بيه غزّة إلى فويفويد كيليس ، بقيادة أرسلان في  
مؤسسة عظيمة واحدة ، فذلك كان بنفسه هدفاً سياسياً بمقدار ما  
كان سعياً لتدجين أبناء سرحان.

ولسو طالع الوزير الاعظم ، لم يكن أرسلان أهلاً  
للمهمة. ف " تعيين طوسون محمد باشا لسحق الشيعة  
المبتدعين في جبال طرابلس"، كما يُعنون مؤرخ البلاط راشد  
قصته الحماسية (٧٩)، حدث في منتصف التحشيد عندما أعلن  
أرسلان نفسه أنه غير قادر على تحمّل عبءٍ بهذا المستوى  
من الضخامة . فالتجأ البابُ العالي إلى طوسون محمد باشا،  
لاهناً لكي لا يُجهض الحملة ، وهو المُتخصّص في محاربة  
فُطّاع الطُرُق وضابط " مُفْتَش" لقلب جيش الأناضول وجناحه  
الأيسر (٨٠) . " فتأخير وتوقيف الجنود الذين تم جمعهم حتى  
صدور فرماني الملكي من جديد سوف يسبّب هبوط معنويات

العسكر . فنقتي السلطانية تقع على حسن ادارتك واستعدادك " (٨١).

من جهته، تلقى أرسلان أوامر صارمة بتقديم النصح لقائد الحملة العسكري المحترف (٨٢). ولكن مراسيم جديدة أرسلت في بداية تشرين الاول توبخ أرسلان لانه لم يحقق الأوامر والخطط الكثيفة :

"لقد وصل الى سمعنا ان [ طوسون محمد ] قد اتجه الى هناك بعد تلقيه اتصالكم . كنا ننتظر ونتوقع اخبارا منكم ، ولكن الى هذه اللحظة لاتوجد اي إشارة او مؤشر منكم. أنت مذنب بالاهمال وعدم الاهتمام." (٨٣)

فحن نرى وفوداً مغضبة تُرسل ويُعاد إرسالها إلى كل السلطات في سوريا مؤنبة إياهم لعدم تحركهم ، وتأميرهم بتحقيق اجتياح أرض ابن معن ومساعدية القزلباش. فيطلب من إسماعيل باشا، الوالي الجديد لدمشق ، بأن لا يكتفي بإرسال "كتخده" بل بالذهاب بنفسه ، إذ رأى انه قد عاد من الحج وأن لديه خبرة طويلة في المنطقة (٨٤). فاذا ضمنا الى ذلك تقارير السجلات العربية بقتال قليل ، يصبح من الواضح ان حرب علي باشا الصليبية العظيمة على الشيعة قد تلاشت بنهاية الخريف. وفي بداية كانون الاول صدر "حكم" غاضبٌ أخير إلى أرسلان وطوسون محمد (٨٥). فطوسون محمد متهم الآن بالاهمال لعدم تحقيق أي تقدم. ثم ذُكر للمرة الاخيرة لإنهاء

المهمة ، وإعادة السُلطة إلى أرسلان والعودة الى موقعه الاصلي في الاناضول، بحيث يمكنه التحضير لحملة سلطانية جديدة على هنغاريا تم التخطيط لها في الربيع .

بالنسبة لآل حماده تنتهي القصة هنا. فقد تم بالنتيجة تشتيتهم . وبعد بضع سنوات فقط عادوا إلى جبايات ضرائبهم في شمال لبنان، عندما صار بشير الشهابي أميراً بارزاً<sup>(٨٦)</sup>. في تلك الاثناء لم يُضع احمد بن معن الكثير من الوقت في إعادة بناء مكانته. ففي ربيع ١٦٩٥ أطلق ثورةً ريفيةً ضد الضرائب أجبرت موسى علم الدين على هجر اقطاعاته الجديدة وطلب الحماية في صيدا.

في البداية وعد الباب العالي بإعفاءٍ من الضرائب ، وخطط أيضاً لحملةٍ أخرى "لقذف" ابن معن و"محو الشيعة المبتدعين قاطبة وقاطعي الطرق البؤساء عن وجه الارض"<sup>(٨٧)</sup>. كان سيقودها إسماعيل باشا، المتقاعد الآن، (والذي انشق الى اصفهان سنة ١٧٠١<sup>(٨٨)</sup>) وبوزوكلو صيدا مصطفى باشا (الذي تحاشى أن يُجابه آل حماده عندما كان واليا على طرابلس في المقام الاول)<sup>(٨٩)</sup>. ولكن بمجرد إعفاء علي من الوزارة في آذار، على أثر وفاة السلطان أحمد، أعلم الاثنان اسطنبول بان الواردات من جباية الضرائب سوف تزيد اذا تُركت لابن معن . بحلول ايلول ١٦٩٥ استسلمت السلطة الجديد لما لايمكن تجنبه ، واصدرت قرار عفو عن ابن معن وذلك بشرط :

"أن يظل منشغلا بشؤونه هو؛ وان يخدم بإخلاص واستقامة ؛ وان لايؤوي القزلباش ، ولا قطاع الطرق الشيعة المبتدعين وغيرهم من المفسدين في وحول طرابلس. وبأن لايؤذي القرى والسابلة في الضواحي ؛ وبأن يدفع المستحقات السنوية عن الشوف وكسروان ، وجباية الضرائب المرتبطة بها والتي تحت يده بكاملها الى الوالي ؛ وبأن يصد الشيعة المبتدعين وغيرهم من قطاع الطرق من المنطقة ... (٩٠)"

بغض النظر عن فشل حملة ١٦٩٣-١٦٩٤ في تحقيق أي تغييرات دائمة ، ظلّ الباب العالي راضياً بما يكفي عن أفراد إدارة غرب سوريا. وسُمح لبيت ابن مطرجي باحتكار المراكز العليا في المقاطعة حتى موت ارسلان سنة ١٧٠٤. بوزوكلو مصطفى رُقي مرة أخرى إلى والي دمشق قبل عودته في النهاية الى وطنه الاستانة سنة ١٦٩٧، ليخدم مرتين آخرين كنائب للوزير الاعظم.

## الرعيّة الشيعية في السلطنات العثمانية

إن حملة ١٦٩٣-٩٤ ضد آل حماده كانت اجابة لصراعٍ محليّ على الأرض ، على مستوى أول ، ومناورات وظيفية من البيروقراطية العثمانية العليا ، على الثاني . ومع ذلك فإن عملية عسكرية بهذا الاتساع لايمكن تفسيرها بشكل كامل دون تحديد مكانها في سياق صنع القرار السلطاني الاكبر في هذه الفترة ايضا. فالاعتبارات السلطانية لم تُحدّد مصير الاجراء المتخذ بحق شيعة جبل لبنان مسبقا ، بل حدّدت المتغيرات التي كان ذلك الاجراء متصوّراً فيها آنذاك ، والذي مازال مفهوماً اليوم . القسم الاخير من هذا المقال سيعيدُ تفحص كلمات مراسيم دار المحفوظات، ويثبت ان توسلها بالخلق الديني يخدم لتأطير هموم اجتماعية - اقتصادية دنيوية جداً، وايديولوجية بنحوٍ مُساوٍ في قلب الحملة.

فكفر آل حماده المدّعى كان في رأس المراسيم المُرسلة إلى سُلطات المقاطعات دائماً. فهم يُنتقدون بشدّة إما بأنهم "روافض"، وهو تعبير عن البدعة التي تُنسب إلى الشيعة الاثنتى عشرية ، وإمّا بأنهم "قزلباش قطاع طريق"، تشبيها لهم بعلويي شرق الأناضول، أو بكليهما . فمقدّمات الأوامر التي صدرت سنة ١٦٩٤ ، إذن ، تُشير إليهم دائماً بدون تغيير كـ "القزلباش الملعونين الذين يتحمّم تدميرهم". في المقابل كان

ضحايهم "مسلمين" أو "رعايا"، أي أنهم "جماعة" السلطان العثماني، ومن ضمنهم بالطبع الموارنة المسيحيين المهضومة حقوقهم . ونصُّ برلين المجهول يذهب أبعد ، بأن يحاول أن يُعطي للقصة وجها طائفيا بشرحه : "إن طائفة الروافض تعتبر أنّ من واجبهم مقاتلة ومحاربة أمة الاسلام" (٩١). والأكثر، هناك جملة مهمة في مرسوم آذار/ حزيران ١٦٩٤ المفصل فقط تؤكد أن "علي باشا ... قد تمّ تعيينه لاستئصالهم والتخلص منهم على أساس أمري السلطاني المنشور في السنة الماضية بحسب الفتوى السامية" (٩٢). لم يظهر حتى الآن حكم قضائي رسمي، كما تشير الفتوى ، بالنسبة الى آل حماده. ولكن لاحاجة الى أن يوجد دليل مكتوب من اجل اضطهاد الشيعة السوريين يُطابق الموقف الرئيس لنخبة السلطنة الديني والفقهي . فالحملات السابقة ضد الدروز، كما بيّن ابو حسين ، كانت غالبا تُبرّر قانونياً كدفاع عن الإيمان الاسلامي (٩٣).

يصبح السؤال هل إن ايديولوجية الموافقة الدينية السنية هي أساسية أم عارضة على الدولة العثمانية الفعلية ؟ . فاضطهاد الشيعة المتكرر في القرن السادس عشر، الذي ساعد على تكوين صورة السلطنة العثمانية كبطل غيور على السُنّة المتعصبة، لايمكن فصلها عن الحروب الحائقة على إيران الشيعية في ذلك الوقت (٩٤). على انه في أواخر القرن السابع

عشر، يمكن اهمال العلاقات بالصفويين كعاملٍ في معاملة آل حماده والشيعة الاخرين في سوريا. فالسلطنتان اللتان لم تحدث بينهما حروب في اكثر من نصف قرن، تتمتعان الآن بأفضل روابط الصداقة في تاريخهما. فسنة ١٦٨٩ استُقبل إعلان سفارة عثمانية ارتقاء السلطان سليمان العرش بالترحيب في اصفهان ، وكتب علي خان ، والي غانجا ، أُعيد معها لنقل تهاني الشاه . وقد شعر المؤرخ محمد سلحدار (ت ١٧٢٣/٢٤) لاحقا بأنه مُلزم بان يصفه بأنه "كلب عقور نذل من قزلباش مبتدع قوَاد" <sup>(٩٥)</sup>. ولكن من الواضح أن البلاط العثماني لم يكن له نفس الشعور آنئذ . فبعد رحلة طويلة عبر الاناضول(اتشاءها محمد الثاني كان قد خلف سليمان) سُمح لكتب علي بالتقدم الى ادرنه حيث استُقبل في قصرٍ ، وقدم له الوزيرُ الأعظم الخمر والطعام . وفي نهاية شباط ١٦٩٢، أُذن له بالمثل أمام السلطان ليقدم له رسالةً مع " فيل وخمسة أحصنة سباق فريدة في إيران، وخمسة واربعين جملا فارسيا، وهدايا اخرى" أتى بها معه <sup>(٩٦)</sup>.

وعندما تذكرُ "المهمات" أفرادَ الأمراء الشيعة مثل سرحان أو شديد ابن حرفوش بالاسم فإن صفة "رافضي" لا تطبق عليهم شخصياً، بل قد تطبق على أتباعهم. وأيضاً، يجب أن نتذكر أن مهمة السيطرة على شيعة سوريا كانت تُسند احيانا، قبل ١٦٩٤ وبعد إعادة تأهيله سنة ١٦٩٥، بوضوح إلى الأمير

المبتدع الدرزي ابن معن<sup>(٩٧)</sup>. فالسلطات العثمانية كانت تعي جيداً ميولَ الأُمراء اللبنانيين الطائفية ، ولكنها لم ترغب بإزالة الشرعية عن الأفراد الذين كانت تعتمد عليهم لجباية الضرائب في الماضي وستستمر على ذلك في المستقبل . فآل حماده لم يكونوا فقط موضوع الأوامر السلطانية التنفيذية ، بل كانوا غرضها ايضاً. ففي شباط ١٦٩١ أرسلت نسخ من "الاحكام" الى إسماعيل وحيدر ابن سرحان ، من بين كلّ الناس ، لمساندة حملة عقابيّة ضد الأمير الشيعي شديد ابن حرفوش<sup>(٩٨)</sup>. وازدواجية الباب العالي نحو آل حماده يُعبّر عنها بوضوح في مرسوم في تموز/ ايلول ١٦٩٠، أُذيع رسمياً استجابة لشكاوى من :

"علماء الدين، والمؤمنين، والائمة ومستمعي

المواعظ في طرابلس:

"إن سرحان واتباعه لم يكتفوا بوضع ايديهم على جباية ضرائب جبيل والبترون والضنية وجبة بشري من الولاة المتتابعين منذ وقت طويل، بل اغتصبوا الان مقاطعات عكار والزاوية والكورة [ الى الشمال ]. وبالإضافة الى انهم مدينون بمتأخرات ضريبة هائلة، فإن المخزون والاملاك والمون التي يملكها السكان خارج المدينة قد دُمرت بايديهم. وكم نزلوا على طرقات المسافرين والتجار للقتل والنهب بعد



موت الوالي حمزة باشا [ فجأة سنة ١٦٨٨/٨٩ ].  
وليس هناك نهاية لهذا الفساد والشر. وإذا خالفوا  
العادة وكان في نيتهم الاستيلاء على جباية الضرائب  
السابقة الذكر، عكار والزاوية والكورة ويسكنها  
مسلمون، بالاضافة الى جباية ضرائب التي كانت في  
ايديهم منذ زمن طويل والتي يسكنها دروز  
ومسيحيون، فمن المؤكد ان العامة المساكين في  
المناطق الريفية سوف يتوزعون ويتشتتون بسبب  
ظلمهم."

وقد أمر واليا طرابلس ودمشق حقا بأن:

"لايعطوهم جباية ضريبة مناطق تسكنها أمة  
محمد، بالاضافة الى جباية الضريبة التي بايديهم  
ويسكنها مسيحيون ودروز ... يحفظوا ويحموا تلك  
الاماكن التي تحتاج حماية ورجالا موثوقين وجنودا من  
المقاطعة. ولا تسمحوا لهم بالاستيلاء حتى على  
مزرعة واحدة مما ... سبق ذكره بالاضافة الى الاماكن  
التي يسكنونها منذ القديم، ودافعوا عن أمة الاسلام  
من غضبهم وظلمهم." (٩٩).

المهم أن الباب العالي لم يشجب آل حمادة بسبب  
تشيعهم، ولم يحرمهم من أملاكهم الاصلية التي يسكنها غير  
السنة، ولم يفرض عليهم عقابا مُحدداً في وقته. وإدانة حلفاء آل

حمادة بـ "قزلباش" و"روافض" في الازمات التالية لم يكن مجرد تأنق بلاغي. بل إن وصف دين العثمانيين بالحق والمتمردين بالكفر والاحاد يريد ان يلفت النظر إلى أن الشيعة قد بدأوا يطرحون تحدياً غير مقبول لسلطة الدولة الشرعية (١٠٠). فالجريمة التي اضطهد آل حماده بسببها، بحسب "مهمة دفتر لري"، لم تكن عدم ايمانهم بذاته، بل "إشكاليك"، اي "قطع الطرق" و"الطغيان" بالمعنى الواسع ، الكلمات التي تركت تأثيراً على مزارعي كسروان الموارنة بشكل رئيس. فحقيقة ان الروافض شُبِّهوا بقطاع الطرق يشير الى أن مشكلتهم كانت ينظر اليها كمشكلة إجتماعية وليس دينية .

إن مشكلة العُصاة في الريف كانت مرضاً مزمناً في العديد من بدايات الممالك الحديثة . وبالنظر إلى السلطنة العثمانية بالذات ، فقد أثبت ان عبقرية اندماجهم تعود الى الرغبة في ضمّهم في نموذج رعاية الدولة بدلاً من إخراجهم منه (١٠١). على أنه ، كما في التنظيمات العسكرية والإدارية على العموم ، إن الحاجات المتغيرة للسلطنة قد حوّلت جذرياً قُطَاع طُرُق المقاطعات عبر مجرى القرن السابع عشر. فكما أثبت هليل إنالجيك ، أن الدولة العثمانية، بإعطائها السلاح الناري للفلاحين الذين لايملكون ارضاً وللمتشردين للخدمة في قوات المشاة الواسعة ، قد ساهمت في صعود عصابات المرتزقة الذي حكموا فعلاً الأناضول عندما كان الجيش النظامي بعيداً في

حملاته . في نفس الوقت كَوّن مايسمى شركات "ساروكا" و"سِكبان" العمود الفقري للبيوتات النبيلة التي سادت سياسات المقاطعات . وقد حاولت اسطنبول في المناسبات أن تتحرّى نفوذ الـ "ساروكا" و"سِكبان" باستعمال الانكشارية ، أو بإرسال مقاتلي قُطّاع طُرُق متخصصين إلى الأناضول (١٠٣)، بالإضافة إلى تقنية اكثر إبداعاً : النفير العام، أو التجنيد الإلزامي للمواطنين غير العسكريين. فعلى النقيض من قرون من التقاليد ، عرضت الحكومة العثمانية، ابتداءً من ثورة جلالي، على الميليشيات المدنية المحلية الدفاع عن مجتمعاتهم ، ليس فقط ضد قطاع الطرق المتجولين ، بل حتى ضد سلطات الدولة السَلّابة علناً، وهذه شهادة صارخة على لامركزية السلطة في السلطنة (١٠٤).

إن الحرب الموهنة ضد الامبراطورية الرومانية - الألمانية في ١٦٨٣-١٦٩٩ قد أتت بقُطّاع الطرق المرتزقة والمقاومة الشعبية إلى المقدمة مرّةً أخرى . وقد استُعمل المُجنّدون المدنيون أيضاً في الحملات العامة، وفي محاولةٍ لإعادة احتلال كيوس من البندقيين سنة ١٦٩٤ (١٠٥) ، ولكنّ النفير العام قد استُخدم لإعاقة متمردي ياغين عثمان باشا وشركات السكبان الاناضولية العائدة إليه سنة ١٦٨٨-٨٩ . وهي المحاولة الوحيدة الجادّة للإطاحة بالسلطنة العثمانية نفسها بين تيمور وأتاتورك (١٠٦).

وفي ضوء الخطر الذي يُمثّله ياغين عثمان وجيشه ، يبدو أنّ اختيار الباب العالي إعلان النفير العام أيضاً لإخماد اضطراب آل حماده الاقل خطراً بكثير ذو مغزى . والشبّه بين الاثنين مكتوب مباشرة في وثيقة مبكّرة ، حيث يُنتقد آل حمادة كـ "روافض قزلباش قطاع طرق" (١٠٧). فالتجنيد الإلزامي أُعلن فقط في ربيع ١٦٩٤ ، بعد تعيين أنّ ابن معن هو السبب الحقيقي لنهب الشيعة. ومع ذلك فإن مسألة كسر تحالفهم قد اعتُبر مهمّاً لدرجة أنّ الباب العالي قد حدّد أنّ الحشد ليس فقط لجميع قوات المقاطعات "الذين لم يُكفّوا بحملةٍ سلطانية"، بل ايضاً لجيوش البيوت الخاصة بولاية المقاطعات ، "وبواسطة التجنيد العام، كل الميليشيات المدنية القادرة على القتال، ومايكفي من الرجال من مقاطعات طرابلس وصيدا وبيروت ودمشق وحلب ، بالاضافة إلى رجال الميليشيا المدنية [il erleri] التابعين لحكوماتهم القادرين على حمل السلاح" (١٠٨).

والميليشيات المدنية بحسب الاستاذ اينالجيک أيضاً، كانت تُستأجر محليا من أعيان البلدة أو القرية (عبارة ياغي-باشي ، كما يُسمى أمرهم ، توجي بارتباطٍ بنقابات التجارة ) وتُسجّل لدى القاضي للخدمة المسلحة ضد جماعات فُطاع الطُرق (١٠٩). وكما اشرنا أعلاه ، فإنّ العديد من المراسيم التنفيذية الصادرة سنة ١٦٩٤ وُجّهت بالفعل إلى سلطات

طرابلس ودمشق الدينية ، وبلدات اخرى ، للإشراف على التحشيد للحملة العقابية كتيبة الميلشيات عن طريق النفير العام. في النهاية بالطبع لم يكن باستطاعة ابن معن والشيعية نقض الحشد الجمعي في كل سوريا. ويحتمل ان هذه الوثائق لم تكن الا لمنح صفة الشرعية لما حدث فعلا ، أي مشاركة فُساء محليين يسعون للنهب أو الثأر من آل حماده . وعلى كل حال، فإن انتداب مدنيين لقتال حتى متمردين صغار مجاناً ، في حين يجب أن يُترك ذلك إلى "العسكر المحترف والبيوت المؤيدة قبل بضعة سنوات فقط - او في حالتنا قبل بضعة اشهر- هو عَرَضٌ لتحوّلٍ أساسي بعيد المدى في طبيعة علاقة الدولة بمواطنيها. وبمعنى ما، إن استعمال النفير العام والميلشيات الشعبية لحفظ أمن المناطق الريفية يُمثّل مقدمة انتشار مؤسسات "دريند" في القرن الثامن عشر، حيث كانت مجتمعات بكاملها تُوطّن عند روابط توصيلات مهمة واستراتيجية معزولة ، لتساعد على تقسيم سيطرة الدولة على الاراضي المترامية الاطراف<sup>(١١٠)</sup>. هكذا سقط آل حماده ضحية تغير رؤية الإدارة السلطانية سنة ١٦٩٣-٩٤ ، وليس للكراهية الدينية القديمة .

ربما كان أفضل تمثيل لهذا التغيير هو تأسيس سياسة الإسكان السلطانية ، أو سياسة توطين القبائل ، في نهاية القرن السابع عشر. فعلى مدى التاريخ ، كان بناء الدولة ، خصوصا في الشرق الاوسط ، حيث الصحارى والسهوب الشاسعة ، يعتمد

إلى حد كبير على قدرة السلطة على ضمّ ، وعند الامكان تثبيت المواطنين الرعاة المترحلين . وقد اتخذ هذا المسار في السلطنة العثمانية عدة أشكال ، من تشجيع الاستقرار حول تكايا الدرايش في الجبهة العسكرية الاوروبية قديما ، إلى ترحيل قبائل كاملة بالقوة (سورجون) إلى الأراضي المفتوحة حديثا في القرن السادس عشر، إلى الاستثمار في زعماء العشائر بمنحهم الأراضي في القرن التاسع عشر<sup>(١١١)</sup>. فاستطالة أمد الصراع مع رايش آل هابسبورغ قد أدى إلى حاجة ماسة إلى سيطرة قبليّة أيضاً. فإن سنوات من قطع المرتزقة للطُرق التي سببتها الحرب قد عمّقت مأزق السلطنة المالي الحاد ، فكلاهما قد ازداد تعقيداً بخسارة أراضٍ كبيرة في البلقان . ما أدى الى موجات إضافية من اللاجئين باتجاه الاناضول . فإدخالُ العثمانيين برنامجاً متميزاً لتوطين القبائل ولتحصيل الضرائب في ١٦٩١-٩٦ كان بهذه الخلفية ، كما يوضح جنكيز أروهونلو<sup>(١١٢)</sup>. فقد كان الباب العالي يأمل إعادة الحياة إلى القرى والمزارع الهامشية المهجورة في مناطق مثل الرقة وشرق الاناضول، بضم المكافآت الضريبية الى منح الاراضي لتشتيت التجمعات الكبيرة ، وفوق كل شيء إنهاء عمليات السلب التي تُصيب دافعي الضرائب المزارعين الموطّنين . فبقدر دقة البادرة والإطار الزمني الذي اقترحه اورهونلو، فإن سياسة الاسكان تُوقّر أفضل فكرة مفيدة لفهم سعي السلطنة لتأديب آل حماده في ١٦٩٣-١٦٩٤ .

إن فظاظة مراسيم ربيع ١٦٩٤ ضد آل حماده  
"القرلباش الملعونين الذين يتحتم تدميرهم" تُخفي الاتجاه  
الذرائعي للأحكام الأولى. فكما رأينا، قد شجب أعيان طرابلس  
الدينين اصلاً إلحاق آل حماده مناطق يسكنها سُنّة بجزبية  
ضريبتهم، حيث كان همّ الباب العالي الرئيس أن "العامّة  
المساكين في المناطق الريفية سوف تتشتت وتتوزع بسبب  
ظلمهم". فهذه العناية المفرطة بمصالح الرعية دافعي الضرائب  
تميز أوامر الحملة التأديبية في شتاء ١٦٩١/٩٢ أيضاً:

"القرلباش ... اتوا الى منطقة الكورة، وقتلوا  
احد عشر من رجالها، واعتدوا على املاكهم  
وبضائعهم، واستولوا على منتوجاتهم، تاركين الناس  
والعوائل جوعى بانسين ... (١١٣)

"قُطاع الطرق الروافض الذين يعيشون في  
جبال طرابلس كانوا يجتاحون ضواحي طرابلس لعدة  
سنوات ، سارقين ابقار وثيران ومواشي الرعايا  
المساكين الاخرى ، وقاتلين الناس ومدمرين الاملاك  
وباذرين الفساد والشرور. ولما ازداد طغيانهم  
واعتداءاتهم صار الرعايا المساكين غير قادرين على  
دفع ضريبة الميري ، وأكثرهم قد تركوا بيوتهم  
وغادروا ارضهم. ومصير اولئك الذين بقوا يزداد سوءاً،  
ولا يملكون الموارد والقابلية على دفع الميري". (١١٤)

بالإضافة إلى اغتصابهم جباية ضريبة الدولة في هذه المناطق وآكلين ومبتلعين الوصولات التي تستحق قانوناً لخزينة الاسلام، فإن طغيانهم وظلمهم للرعايا المساكين قد تجاوز كل الحدود. فهؤلاء لم يعودوا قادرين على حفظ اهلهم وعائلاتهم او حماية أملاكهم او التصرف بها كما يرغبون، ولا مؤونتهم وماشيتهم وحيواناتهم ومزارعهم واشجارهم المثمرة. وقطاع الطرق المذكورين لايتبعون السنة المطهرة ولايطيعون الوالي. ويسبب رفضهم دفع الميري ويظلمون ويضطهدون الرعايا المساكين، فإن وجودهم في هذه المناطق هو السبب في بدء ودوام الهيجان والسبب في دمار الارض. من الضروري صدّ طغيانهم وظلمهم للرعايا المساكين بالإضافة الى أعدائهم وسفهم فيما يتعلق بضريبة الميري، والتخلص من وجودهم في المنطقة (١١٥).

الباب العالي لم يُقرّر عموماً ما ينبغي عمله بهذه الشكاوى . فالمراسيم من ١٦٩٣-٩٤ تحمل تغييرات متعددة لـ "خذوهم واعطوهم العقاب الذي يستحقون بحسب القانون" وهو يعني إعدامهم (١١٦). على أنّ الأحكام السابقة تقترح درجةً أعلى من المرونة. فأحدها ، ممّا سبق أن ذكرناه في سياقات اخرى ، يذكر شكوى أعيان طرابلس "من المؤكد ان الرعايا سوف



يتشتتون ويتوزعون إن لم يُعاقبوا ويُعدموا ، بالإضافة الى سجن قليلٍ من قطاع الطرق المذكورين سابقا في قلعة طرابلس" (١١٧). وفي الغالب كان الولاة يفضلون أن يأخذوا افراداً من العشيرة رهائن لكي يضمنوا انقياد الامراء . هذا بالطبع يمكن ان يكون له نتائج عكسية ، كما في ١٦٨٤ عندما استغل آل حماده إعفاء الوالي حديثا وقاموا بغارة جريئة على القلعة لتحرير الرهائن بالسيف (١١٨). والسند الاخير لحملة ١٦٩٤ استُبق بقتل رهائن آل حماده (١١٩) ، وهو ما قد يوحي بأن السلطات كانت ماتزال تأمل بتسوية سلمية حتى حينه. وأحد المراسيم المتأخرة لسنة ١٦٩١ يذهب أبعد بأن يُحدّد الذين سوف يُعدمون ، وأيضا أن يُسجّل أولئك الذين ينبغي ان يُنفوا في السجلات الرئيسية (١٢٠).

كان همّ السلطات العثمانية الجوهري هو حفظ أساس ضريبة الرعايا . وليفعلوا ذلك كانوا مستعدين في البداية للتفاوض لإبعاد الشيعة الاشرار وليس إعدامهم بشكل اعمى ، حتى ضد رغبات أعيان الرعايا المحليين . فشيعة المنطقة كانوا خاضعين لسياسات التوطين السلطانية ، بالضبط كغيرهم من الجماعات القبلية ، كما يمكن ان نستنتج من أحكام شباط ١٦٩١ إلى والي دمشق وطرابلس المتعلقة بشديد بن حرفوش ( الذي كُنّا قد ألمحنا اليه سابقا ) :

إقترح على الروافض الذين يعيشون في القرى ، في

الممرات الجبلية قُرب بعلبك ، واقتنعهم بتسليم قطاع الطُرق المذكورين سابقاً لاهل القرى، وبأن يغادروا هم انفسهم الجبال وان ينزلوا مجتمعين الى سهل [البقاع] ويستقروا ويهتموا بشؤونهم .... فبالنسبة لأولئك الذين يطردون قاطع الطريق المذكور [ شديد ] من منازلهم ويغادروا بانفسهم اماكنهم في الجبال العالية، وينزلوا الى السهل ويهتموا بشؤونهم، فحسنا يفعلون. أما اولئك الذين يساعدون قطاع الطرق ويمتنعون عن التسليم ، ولايكفون عن ارتكاب الشرور والفساد على المسلمين ، فإن دماءهم مهدورة قانونا ، عاقبهم. (١٢١)

وقد بقي العرض ساريا لعشرة اشهر ، بعد فشل أول حملة للقبض على شديد.

فاهتمام الباب العالي بالفائدة المالية واضح ، حتى بعد أن تحولت الحملة على آل حماده الى ما يشبه الثأر الشخصي من جهة الوزير الاعظم علي . فالغرض الرسمي، كما قيل للأعيان الدينيين المكلفين بتنظيم النفير العام سنة ١٦٩٤، كان مايزال "ان يجعل البلد مزدهرا ويحسن احوال المؤمنين" (١٢٣). في الواقع، استلم ارسلان وطورسون باشا تعليمات دقيقة بما عليهم ان يفعلوه بعد هزيمة المتمردين بعون الله :

"استولوا على مُمتلكاتهم الحيّة وغير الحيّة التي تجدونها ؛ أموالهم النقدية، متعلقاتهم ، حيواناتهم

، مواشيهم ، وكل أملاكهم ومخازنهم ، وكل ما هناك ،  
لمصلحة سجل الضريبة والمحاسبة والخزينة .  
بالإضافة الى ذلك ، تحرّوا واعرثوا على اموالهم  
المدفونة والمخبأة في اماكن سكنهم وخيمهم ... وفي  
الاماكن الأخرى التي تظنون وتشكون ، بكل وسيلة  
ممكنة ، من الناس الذين يعرفون ومن الرجال الذين  
تقبضون عليهم . احفروا في الاماكن المشبوهة .  
وسّعوا بحثكم وجهودكم واعرثوا عليها . استولوا عليها  
لمصلحة الخزينة ، واكتبوا اليّ واعلموا عرشي الجليل  
بالسجل" (١٢٤).

قال حماده وشيعة سوريا الآخرون يمكن أن  
يكونوا نظرياً عندهم  
"قزلباش ملعونين يتحتم التخلص منهم" . ولكن ترحيلهم  
أو أخذ الضريبة منهم أو مصادرتهم أو استخدامهم  
انتقائياً كجُباة للضريبة ما يزال أجدر .



## إستنتاج

إنّ ثروة مراسيم "المهمة" الموجودة قد جعلت حملة ١٦٩٣-١٦٩٤ على آل حماده واحدةً من أفضل الاحداث توثيقاً في تاريخ التشيع العثماني . لانريد ان نقول أنّ الأعمال الحربية والعنف فقط تُظهر أدلّة إرشيفية على الجماعة الشيعية. فسجلات محكمة طرابلس ، مثلاً ، تُثبت تكليف آل حماده وأعيان النُصيريين المحليين بجباية الضرائب على طول القرن الثامن عشر<sup>(١٢٥)</sup>. إنّ أي تاريخ اجتماعي شامل للسكان الشيعة في سوريا الحديثة سوف يضطر في النهاية إلى أن يعود ليس فقط الى دار المحفوظات ومصادر الرواية ، بل ايضا إلى الجزء الاساسي من سجلات ضرائب المقاطعات ، وإلى سجلات الأوقاف والمقامات المحلية وتقارير القناصل الاجانب .

ومع ذلك فإن تحليل حدثٍ متميزٍ كهذا هو ثمينٌ بذاته ، لأنه يزودنا بصورةٍ عن الإمارة الشيعية وارتباطاتها بالسلطات العثمانية عند نقاط اتصال عدّة عمليات طويلة الأمد. وقد حاولنا في هذه المقالة أن نشرح الحملة ضمن ثلاثة محاضرات من تدوين التاريخ : على المستوى الأكثر محليةً بدأنا بآل حماده كواحدةٍ من الإمارات النشطة شبه المستقلة في جبال لبنان الشمالي في نهاية القرن السابع عشر. فبعد ان تمتّع آل حماده طويلاً بصفة مقاطعجي في المناطق الريفية ، بدؤا في هذه الفترة يعانون من المقاولين الموارنة الذين أخذوا يحلّون

محلهم ، وهؤلاء كانوا قادرين على حشد المساندة الاوروبية لإعادة استيطان كسروان والفتوح . فباتصالاتهم الدولية ومجالاتهم الزراعية الواسعة ، كَوْن امثال آل الخازن والشهابيين ( وهؤلاء متحولون الى المسيحية ) أساساً اقتصادياً مُربحاً أكثر ممّا يستطيع وكلاء الضريبة العثمانيين التقليديين أمثال آل حماده . وفي نهاية المطاف استطاعت الإمارة المارونية أن تؤسس عنواناً سياسياً وتاريخياً لـ "لبنان" لم يكن للشيعّة فيه إلا مكانٌ ضيق .

وخلفية الحملة تتميز بميلٍ مُشابهٍ نحو التبرير من وجهة نظر إداريي المقاطعات العثمانية . فابتداءً من إصلاح كوبرولو، سقطت الحكومة السورية تحت سيطرة بيوتات نبيلة وطنية مركّزة. كما شهدت الحملة العقابية سنة ١٦٩٣-١٦٩٤ تحولاً في السُلطة من النخبة العسكرية غير المهتمة والغائبة ، بكل المقاييس ، وصولاً إلى أنظمة تحصيل الضريبة المحترفة ( وحفائهم في العاصمة السلطانية ) ، التي سادت التاريخ السوري مؤخراً . وأخيراً ، عانى آل حماده من جهود السلطنة المضاعفة لتعميق ما هو دنيويّ ابتغاءً إشباع الحاجات المالية المُتعاظمة ، من أجل منافسة القوى الاوروبية الحديثة . فبتشجيعها التسليح المدني ، وتأسيسها سياسات التوطين القبلي السلطانية ، تجاوزت الحكومة المركزية باطراد على الفضاء الاجتماعي لعشائر الجبل والصحراء المنطلقة شبه الرّعونية. إذا

كان الترشيد الاجتماعي هو الناظم المشترك لهذه العمليات الثلاث ، فهل يعني ذلك أنّ تشييع آل حماده لم يكن ذا أهميّة في اضطادهم أثناء السنتين ١٦٩٣-١٦٩٤؟

من المؤكد أنّ تجاهل حقيقة أنه في حين أنّ منح الاقطاعات العادية يتجاهل الانتماء الطائفي ، فإن مراسيم المهمة ذات الصلة قد حوّلت كونهم "روافض" و"قزلباش" إلى مشكلة سياسية للدولة. فالتعصب الإسلامي بقي حقاً حجر الزاوية في الايديولوجية السلطانية في هذه الفترة . والنزاع المتجدد مع ايران ، وخصوصاً اقتراح نادر شاه المُدّمّر سنة ١٧٣٦ ، بإضافة التشيع كمذهب خامس للاسلام ، سوف يُطلق هجوماً لامثيل له ضد النسبية الطائفية من جهة العثمانيين (١٢٦). فقد صار فرضُ التجانس الديني ضمن المملكة العثمانية علامةً مميّزةً لتماسك وتحديث الدولة حتى نهاية القرن التاسع عشر (١٢٧).

في التحليل النهائي، يبدو التدين الشيعي دليلاً ثقافياً قانونياً لحالة وجود كاملة ، صارت لعنةً لبداية مشروع الدولة الحديثة . فقد التزم آل حماده ، مثل علويي شرق الاناضول إلى حدّ كبير، بشكلٍ من الإيمان الذي لم يكن باستطاعة العثمانيين لا الاعتراف به قانوناً ولا السيطرة عليه بمؤسساتهم. فصار موقفُ العثمانيين من هذا الاسلام المُبتدع عندهم ، في نهاية القرن السابع عشر، امتداداً مباشراً للمسؤولية الماليّة ،

والسيادة على الاراضي ، والانتظام الاجتماعي . ولذلك كانت حملة ١٦٩٣-١٦٩٤ بناءً بطريقتين متضادتين : بالاشارة إلى الأهمية النسبية للمجتمع الشيعي في سوريا في ذلك الزمن ، وبتوفير بعض الإشارات إلى لماذا اصبحت الإمارة الشيعية في المرتفعات اجتماعياً وسياسياً غير قابلة للحياة في العالم العثماني المتغير بسرعة .

---



## الهوامش

(\*) With many thanks to Cornell Fleischer, Gottfried Hagen, the Basbakanlik archive staff and the " Fonds pour la Formation de Chercheurs et l'Aide a la recherche" (Quebec).

١ Taha Akyol, Osmanli 'da ve Iran 'da Mezhep ve Devlet (Istanbul: Milliyet Yayinlary, ١٩٩٩): Fariba Zarinebafshahr, "Qizlibash 'Heresy' and Rebellion in Ottoman Anatolia during the Sixteenth Century", Anatolia Moderna, ٧ (١٩٩٧), ١-١٥.

٢ انظر آخر أعمال زلي أبي سعد : "البدايات الشيعية والتقاليد الدراسية في

جبل عامل من لبنان في "مجلة: ١-٢١, ١٩٩٩), ٨٩ (The Muslim World

والمصادر المذكورة هناك .

٣ Andrew Newman, "The Myth of the clerical Migration to Safawid Iran" Ara Shiite Opposition to Ali al-Karaki and Safawid Shiism", Die Welt des Islam ٣٣ (١٩٩٣), ٦٦-١١٢: DevinStewart, "Notes on the Migration of 'Amili Scholars to Safavid Iran", Journal of Near eastern Studies ٥٥ (١٩٩٦), ٨١-١٠٣; idem, "Husayn b. 'Abd al Samad al-'Amili's Treatise for sultan Suleiman and the Shiite Safi'i Legal Tradition", Islamic Law and Society ٤(١٩٩٧), ١٥٦-٩٩.

٤ التوثيق الأكثر تماماً هو لدى محمد كامل البابا (ت:١٩٧٠) :

Josef von طرابلس في التاريخ (طرابلس ، جُرس للنشر ١٩٩٥) / ٩٤.١٨٩

Hammer, Geschichte des Osmanischen Reiches (Pest: C.A.

Hartleben, ١٨٣٠), ٦:٥٧٤, ٤٨٥-٧ [added ref, to M.K. 'Ali].

٥ Georg Graf, Geschichte der Christlichen Arabischen Literatur vol. ٣ (Vatican City: Biblioteca Apostolica, ١٩٤٩), ١-٢٣.

٦ Kamal Salibi, A House of Many Mansions. The History of Lebanon Reconsidered (Berkeley, etc.: University of California Press, ١٩٨٨). The same author's sole reference to

the Hamadas in 'The Modern History of Lebanon' (London: Weidenfeld & Nicolson, ١٩٦٥) occurs on page ٤:"The hamadas did not recognize the overlordship of the Lebanese emirs, and their rule in north Lebanon was violent and oppressive."

٧ هاشم عثمان : تاريخ الشيعة في ساحل بلاد الشام الشمالي (بيروت ، مؤسسة الأعلمي ١٩٩٤) ، يحيى قاسم فرحات : الشيعة في طرابلس من الفتح العربي حتى الفتح العثماني (بيروت ، دار الملاك ١٩٩٩) ، محمد علي مكّي : لبنان ٦٣٥ - ١٥١٦ من الفتح العربي إلى الفتح العثماني (الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار النهار للنشر ١٩٩١ .

on the debate over the confessional makeup of the medieval Kisrawan, see Ahmad Beydoun, Identite confessionnelle de temps social chez le historiens libanais contemporaries (Beirut: Universite Libanaise, ١٩٨٤), ٧٧-١١٤.

٨ Noteworthy exceptions include Qasim al-Samad, "Muqata'ajiyya al-Danniyya wa Mawqifuhum min al-Sira' 'ala al-Imara al-Shihabiyya" in al-Jam'iyya al-Lubnaniyya li-'l-Dirasat al-Uthmaniyya (al-Mu'tamar al-awwal), Lubnan fi 'l-Qarn al-Thamin 'Ashar (Beirut: Dar al-Muntakhab, ١٩٩٦), ١٦١-٧٨; Rabah abi Haidar, La Societe chiite des Bilad Jebayl a l'epoque da la Mutasarrifiyya (١٨٦١-١٩١٧) d'apres des documents inedits (unpublished Sorbonne-Paris IV doctoral thesis, ١٩٧٦).

٩ Adel Ismail, Histoire du Liban du XVIIe siècle a no jours (Paris: G.P. Maisonneuve, ١٩٥٥), ١:٢٥-٦.

١٠ Michel Salame, "Une Tribu chiite des montagnes de Hermel (Liban). Les Nacer ed-Dine", Revue de Geographie de Lyon ٣٢ (١٩٥٧), ١١٧-٢٦.

١١ Laurent d'Arvieux (d. ١٧٠٢) Memoires du Chevalier d'Arvieux, ed. Jean-Baptiste Labat (Paris: Charles-Jean-Baptiste Delespine le fils, ١٧٣٥), ٤٣٢-٤.

١٢ في تاريخ الأسرة الحماديّة انظر: أنطونيوس أبو خطار العيّنطوري  
(ت: ١٨٢١): مختصر تاريخ جبل لبنان (بيروت: دار لحد خاطر ١٩٨٣) / ٤٧-  
٦١، طنوس الشدياق (ت: ١٨٥٩) أخبار الأعيان في جبل لبنان (بيروت: الجامعة  
اللبنانية ١٩٧٠) / ١٩٢-٧، محسن الأمين (ت: ١٩٥٢) أعيان الشيعة (بيروت:  
دار التعارف ١٩٨٦) : ٢ / ٥٢٨، البابا: طرابلس: م.س.ذ.  
١٣ علي إبراهيم درويش: جبل عامل بين ١٥١٦ - ١٦٩٩: الحياة  
السياسية والثقافية (بيروت، دار الهادي ١٩٩٣) / ٢٩ - ٣٠، ٨٧ - ٩ . .  
١٤ إسطفان الدويهي: تاريخ الأزمنة ١٠٩٥ - ١٦٩٩ (بيروت،  
المطبعة الكاثوليكية ١٩٥١) / ٣٥٨  
١٥ نفسه / ٣٦٩ - ٧٠ .  
١٦ أيضاً ٣٧٦ .

١٧ Basbakanlik Arsivleri (Istanbul): Muhimme Defteri  
(MD) ١٠٠,٧٤,٢٧٧; MD ١٠٠,٧٤,٢٧٨. These registers generally  
refer to the Hamada as the "Sirhan-ogullari". The earliest  
references to Sirhan ibn Hamada can be found in the  
Sachsische Landesbibliothek (Dresden) manuscript Eb ٣٨٧, a  
muhimme deteri for the years ١٠٧١-١٠٧٥ A.H., fols. ٢٨b,  
١٠٢a.

١٨ انظر ايضا منصور طنوس الحاتوني، نبذة تاريخية في المقاطعة  
الكسروانية، منشورات يوسف ابراهيم يزبك (الطبعة الاولى ١٨٨٤)، ١٩٥٦، ٨٩-  
٩٠، حول الاغتيال الاول.

١٩ عون كامل ابن نجيم، "نبذة من تاريخ لبنان في القرن السابع عشر،  
المشرق ٢٥ (١٩٢٧) ٨١٥-٦.

٢٠ MD ١٠٢,٦١,٢٧٤; MD ١٠٢,٦٧,٣١٥

٢١ MD ١٠٢,١٨١,٧٠٩

٢٢ Basbakanlik: Ali Emiri Tasnifi ٨/٣٩٢; MD  
١٠٤,١٥٥,٦٦٢; MD ١٠٤,١٥٥,٦٦٣. This dating is also  
corroborated by Ibn Njaym, "Nubtha", ٨١٧.

٢٣ Mehmed Efendi Rasid, Tarih, (Istanbul:  
١٨٦٥/٦٦)٢, :١٩٤-٥.

- ٢٤ Duwayhi, Tarikh, ٣٧٩.
- ٢٥ Ibn Nujaym, "Nubdha", ٨١٧-٨.
- ٢٦ عبد الغني النابلسي (ت ١٧٣١) الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر و الحجاز، طبعة رياض عيدالحميد مراد (دمشق: دار المعرفة، ١٩٨٩) ٢٠٢، ٢٢٦.
- ٢٧ Rasic, Tarih, ٢:٢٥٥-٦.
- ٢٨ نجيم : نزهة / ٨١٨ . ٩ ، الدويهي : تاريخ / ٣٨٠ - ١ .
- ٢٩ Lebanon in history: From the Earliest Times to the Present (London: MacMillan & Co., ١٩٥٧), ٣٨٧.
- ٣٠ جرجس زغيب، تاريخ عودة النصارى الى جرد وكسروان (القاهرة: مطبعة المقتطف والمقطم، [١٩٩٢؟] ترجمه جزئيا في حيفا مخايل معلوف ليتمان باسم "A troubled period in the history of kisrwan from original "Lebanese manuscript", Arab Historical review for Ottoman Studies ١١-١٢ (١٩٩٥), ١٥٦-٨.
- ٣١ Estelle to Pontchartrain, in Adel Isamaïl, ed. Documents Diplomatiques et consulaires relatifs a l'histoire du Liban (Beirut, edition des Oeuvres politiques et historiques, ١٩٧٥), ١:٥٨-٦٠.
- ٣٢ Richard van Leeuwen, Notables and Clergy in Mount Lebanon. The Khazin Sheikhs and the maronite church (١٧٣٥-١٨٤٠) (Leiden, etc.: Brill, ١٩٩٤), ٨١-٥, ١٠١-٧.
- ٣٣ Zghayb/Malouf Leman, "a Troubled Period", ١٥٣.
- ٣٤ 'Aynturini, Mukhtasar, ١٣١-٢: c.f. "al-Shaykh 'Isa Hamada al-Mitwali", attributed to Tuma al-Labudi (d. ١٧٦٨) & Aghustin Zinda (d. after ١٧٣٨), ed. Paul Mas'ad, al-Mashriq ٣٨ (١٩٤٠), ٣٢-٤٠.
- ٣٥ "Lettre du Roi au Magnifique Seigneur Nassif, Prince des Maronites", ٢ July ١٦٩٧, reproduced in Jean de la Roque (d. ١٧٤٥), Voyage de Syrie et du Mont-Liban, ed. Jean Raymond (Beirut, Dar Lahad Khater, ١٩٨١), ٢١١-٢.

٣٦ van Leeuwen, *Notables and Clergy*, ٨٣, ١٠٧-١٠.

٣٧ "Lettres Patentes du Roi, en Faveur de l'Emir Hassun Casen, Maronite", in "de la Roi, Voyage de Syrie", ٢١٠-١.

٣٨ Estelle to Pontchartrain, *Documents Diplomatiques et Consulaires*, ١:٤٨.

٣٩ In Thomas Philip, ed., *The Syrian Land in the ١٨th and ١٩th Century. The Common and the Specific in the Historical Experience* (Stuttgart: Franz Steiner, ١٩٩٢), ١١-٢٦.

٤٠ Rafiq, *Bilad al-Sham wa Misr, Muhammad adnan Bakhit, The Ottoman Province of Damascus in the sixteenth Century* (Beirut: Librairie du Liban, ١٩٨٢); Abdul Rahim Abu-Husayn, *Provincial Leaderships in Syria, ١٥٧٥-١٦٥٠*. (Beirut: AUB, ١٩٨٥).

٤١ On the Shiite urban notables of Aleppo, see Marco Salati, *Ascesa e caduta di una famiglia di asraf sciite di Aleppo: I Zuhrawi o Sugra-zada (١٦٠٠-١٧٠٠)* (Rome: Istituto per l'Orient C.A. Nallino, ١٩٩٢).

٤٢ Abdul Rahim Abu-Husayn, "Problems in the Ottoman Administration in syria during the ١٦<sup>th</sup> and ١٧<sup>th</sup> Centuries: The case of the sanjak of sidon-beirut", *International Journal of Middle east studies* ٢٤ (١٩٩٢), ٦٦٧-٧٠.

٤٣ Kamal Salibi, "the Sayfas and the Eyalet of Tripoli ١٥٧٩-١٦٤٠", *Arabica* ٢٠ (١٩٧٣), ٣٠.

٤٤ Abu-Husayn, "Problems", ٦٧٢-٣: c.f. Mehmet Sureyya, Sicill-I Osmani, ed. Nuri akbaya & Seyit Ali Kahraman (Istanbul: Turkiye ekonomik ve Toplumsal Tarih Vakfi, ١٩٩٦), ٦٤٦.

٤٥ Duwayhi, *Tarikh*, ٣٥٦-٧.

٤٦ Rafiq, *Bilad al-Sham wa Misr*, ١٩٤, ٢١٦-٧.

٤٧ MD ١٠٥,٨,٢٥.

٤٨ MD ١٠٥,٩,٢٩.

٤٩ MD ١٠٥,١٤,٣٨; MD ١٠٥,١٨,٤٦.

٥٠ Al-Ghurur al-Hisan fi Akhbar abna' al-Zaman (Cairo: Matba'at al-Salam, ١٩٠٠), ٧٤٣.

٥١ MD ١٠٢,٦١,٢٧٤; MD ١٠٢,١٨٠,٧٠٨; MD ١٠٥,١٤,٣٧.

٥٢ Klaus rohrborn, Untersuchungen zur osmanischen Verwaltungsgeschichte (Berlin, etc.: Walter de Gruyter, ١٩٧٣) esp. ٦٤-٨٤: Rifaat Ali Abou-el-Haj, "The Ottoman Vezir and Pasa Households ١٦٨٣-١٧٠٣: A Preliminary Report", journal of the American oriental Society ٩٤ (١٩٧٤), ٤٣٨-٤٧; Metin Kunt, The sultan's servants. The Transformation of the Ottoman Provincial Government, ١٥٥٠-١٦٥٠. (New York: Columbia University Press, ١٩٨٣).

٥٣ Later also malikane, or life-tax farm.

٥٤ Jane Hathaway, The Politics of Housholds in Ottoman Egypt. The Rise of the Qazdaglis (New York: Cambridge University Press, ١٩٩٧); Kark Barbir, Ottoman Rule in Damascus, ١٧٠٨-١٧٥٨ (Princeton University Press, ١٩٨٠).

٥٥ الدويهي : تاريخ / ٣٥٠.

٥٦ Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey. Volume ١: Empire of the Gazes: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, ١٢٨٠-١٨٠٨ (Cambridge University Press, ١٩٧٦), ٢٠٧-١٢.

٥٧ Rasid, Tarih, ٢:٢٥٦; Silahdar Findikhh Mehmed Aga, Silahdar Rarihi, (Istanbul: Orhaniye Press, ١٩٢٨), ٢:٧٤٢-٦.

٥٨ MD ١٠٥,١٠-١١,٣٢.

٥٩ MD ١٠٦,٩,٢٨. The slightly earlier MD ١٠٦,٦,١٧ appears to be a draft version of this same decree.

٦٠ MD ١٠٦,٥,١٠; MD ١٠٦,١٠-١١,٣٢; MD ١٠٥,١٥,٣٩; MD ١٠٥,١٦,٤١.

٦١ Staatsbibliothek/Preussischer KultureBesitz (Berlin): Diez A. Quart ٧٥, fol. ٦٣a-١٠٥a. The incomplete manuscript covers the years ١٠٩٩ to ١١١٦ A.H.

٦٢ Ibid., fol.١٠٥b-١٠٧a.

٦٣ MD ١٠٠,١٤٠,٥٣٢; MD ١٠٢,٦١,٢٧٥.

٦٤ Sureyya, Sicill-I Osmani, ١١٩٠-١.

٦٥ Rasid, Tarih, ٢:١٧٤.

٦٦ Sureyya, Sicill-I Osmani ٩, ٢١٢.

٦٧ Rasid, Tarih, ٢:١٨٩.

٦٨ Sureyya, Sicill-I Osmani ٣٧,١٠٦٤.

٦٩ Duwayhi, Tarikh, ٣٧٨.

٧٠ Sureyya, Sicill-I Osmani ٢١٣-٤, ٧١٨.

٧١ ibid., ٢٩٤-٥.

٧٢ الدويهي : تاريخ / ٨٠.٣٧٩ .

٧٣ That arslan was promoted specifically with this goal in mind is underlined by Ibn Nujaym, "Nubdha", ٨١٨; and Surayya, Sicill-I Osmani, ٣٢٤.

٧٤ الشهابي : الغرر الحسان / ٧٤٣ . ٧٥ . الدويهي : تاريخ ٣٨٠ ،

النايلسي : الحقيقة / ١٨١ - ٢ . و .

; Sureyya, Sicill-i Osmani, ٨٦٧.

٧٦ عبد الغني النايلسي : التحفة النايلسيّة في الرحلة الطرابلسيّة ، نشرة

Heribert Busse (Beirut: Franz Steiner, ١٩٧١), ٨٧.

٧٧ Sureyya, Sicill-I Osmani, ٣٢٤; Rasid, Tarih,

٢:٤٧٩.

٧٨ Barbir, Ottoman Rule, ٦٢-٣.

٧٩ Rasid, Tarih, ٢:٢٥٥.

٨٠ Sureyya, Sicill-I Osmani, ١٦٣٩-٤٠.

٨١ MD ١٠٥,١٠-١١,٣٢.

٨٢ MD ١٠٥,١٠,٣١.

٨٣ MD ١٠٥,١٥,٣٩; also MD ١٠٥,١٦,٤١.

٨٤ MD ١٠٥,١٧,٤٢.

٨٥ MD ١٠٥,٣٥,١٣٦; MD ١٠٥,٣٥,١٣٧.

٨٦ Banditry by Tripoli-area Shiites is reported again as early as February ١٦٩٦; see MD ١٠٨,٨١,٣١٧; MD ١٠٨,٢٥٩,١٠٩٣.

٨٧ MD ١٠٦,٢٢-٢٣,٣٩; MD ١٠٦,٢٣,٤٠.

٨٩ موسى من جانبه تلقى نصيحة بأن "دع عينيك وأذنيك مفتوحة على كل الجهات .... فإن تكن المسألة التي كانت سبب الأزمة مسألة رعاية فقط ، فهتّمهم واسترضهم بالنصيحة والاهتمام "في موسم الحصاد ، بالاعتماد على حكمة رجال الدولة ، فإنّ الضرائب المتوجبة عليهم ستُسدّد ، وستتلقّى رسالة أمان وهكذا تتجو بنفسك ولا تُسحق تحت الأقدام . وبهذه الوسيلة سترجع إلى عملك بسهولة وستبقى في موقعك . انظر دفتر المُهمّة ١٠٦ . ٢٤ . ٤٣ .

٩٠ MD ١٠٦,٢٣٩,٨٥٤.

٩١ Tevarih, fol. ١٠٦b.

٩٢ MD ١٠٥,٥,١٠; MD ١٠٥,٦,١٧; MD ١٠٥,٩,٢٨; MD ١٠٥,١٠,٣٢.

٩٣ Abu-Husayn, "Problems", ٦٦٦-٧.

٩٤ Hanna Shorweide, "Der Sieg der Safaviden in zPersien und seine Ruckwirkung auf die Schiiten Antoliens im ١٦. Jahrhundert", Der Islam ٤١ (١٩٦٥) < ٩٥-٢٢٣; C.H.Imber, "The persecution of the Ottoman Shiites according to the muhimme defterleri, ١٥٦٥-١٥٨٥", Der Islam ٥٦ (١٩٧٩), ٢٤٥-٧٣.

٩٥ Silahdar Tarihi, ٢:٦٢٠.

٩٦ Rashid, Tarih, ٢:١٨٢; c.f. silahdar Tarihi, ٢:٦٢٠, ٦٢٢.



97 Is the omission of anu reference to the "heretical Shiites" mentioned in MD 102,180,708 (addressed to the vali, molla and kadi of Tripoli) from the otherwise identical MD 102,181,709 (to ibn Maan) evidence of tact on some chancery official's part?

98 MD 100,139,031.

99 MD 100,74. 277; c.f. MD 100,74,278.

100 c.f. Abdul-Rahim abu Husayn, "The Shiites in Lebanon and the Ottomans in the 16<sup>th</sup> and 17<sup>th</sup> centuries" in *La Shi'a nell'Impero Ottomano* (Rome: Accademia Nazionale dei Lincei, 1993), 113.

101 Karen Barkey, *Bandits and Bureaucrats. The Ottoman Rout to State Centralization* (Ithaca, etc.: Cornell University Press, 1994).

102 Halil Inalcik, "Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire, 1600-1700", *Archivum Ottomanicum* 6 (1980), 283-337; reprinted in *Studies in Ottoman Social and Economic History* (London: Variorum, 1980).

103 For our period, these mufti included tursum Mehmed, who was then diverted to fight the Hamads, and his successor, Genc Mehmed. On the latter, see Sureyya, *sicill-I Osmani*, 1051; MD 100,10-11,32.

104 Inalcik, "Military and Fiscal Transformation", 104-11.

105 The force was led by Genc Mehmed and included conscripts from Kazdagi, Kastomonu, Bolu, Giga and elsewhere; Rasid, *Tarih*, 2:273. The same author reports that the Istanbul residents drafted for the imperial campaign at Edirne were given the option of paying a tax instead; see *Tarih*, 2:66.

١٠٦ Silahdar Tarihi, ٢:٣٥٧-٦٣, ٤٠٢-٤, ٤٠٩-١٨;  
Radid, Tarih, ٢:٣٩-٤٠, ٧٣-٦; Hammer, Geschichte, ٦:٥١١-٣,  
٥٢٣-٥; Inalcik, "Military and Fiscal Transformation", ٢٩٩-٣٠٢.

١٠٧ MD ١٠٢,٦٧,٣١٥.

١٠٨ Numerous similar orders in MD ١٠٥, pages ٥-  
٧, ١٠-١١, MD ١٠٥,١٧,٤٢ and MD ١٠٥,١٨,٤٣, issued in  
November, additionally specify that the provincial (yerlu)  
Damascene Janissaries are to be sent.

١٠٩ Inalcik, "Military and Fiscal Transformation",  
١٠٧-١٠.

١١٠ Cengiz orhonlu, Osmanli Imparatorlugu 'nda  
Derbend Teskilati (٢<sup>nd</sup> expanded edition. Istanbul: Eren,  
١٩٩٠); Yusuf Halacoglu, XVIII. Yuzyilda Osmanli  
Imparatorlugu'nun Iskan siyaseti ve Asiretlerin Yerlestirilmesi  
(Ankara: Turk Tarih Kurumu, ١٩٨٨), ٩٤-١٠٨.

١١١ see Halacoglu, Iskan Siyaseti, ١-٩. However,  
the author's characterization of this policy as "turklestirilme"  
(turkification) seems, in light of the large Kurdish and Arab  
populations involved, needlessly ethnicized.

١١٢ Cengiz orhonlu, Osmanli Imparatorlugu 'nda  
Asiretlerin Iskani (Istanbul: Eren, ١٩٨٧), comprising Osmanly  
Imparatorlugu'nda Asiretleri Iskan Tesebbusu (١٦٩١-١٦٩٦), first  
published in ١٩٦٣, and "Osmani Imparatorlugu 'nda Asiretlerin  
Iskani" in Turk kutlulu Arastirmalari ١٥(١٩٧٦).

١١٣ MD ١٠٢,٦٧,٣١٥.

١١٤ MD ١٠٢,١٨٠,٧٠٨; MD ١٠٢,١٨١,٧٠٩.

١١٥ MD ١-٤,١٥٥,٦٦٢; MD ١٠٤,١٥٥,٦٦٣.

١١٦ Imber, "Persecution", ٢٧٠-٢.

١١٧ MD ١-٢,١٨٠,٧٠٨.

١١٨ Duwayhi, Tarikh, ٣٧٦.

١١٩ Ibn Nujaym, "Nubdha", ٨١٨.

١٢٠ MD ١٠٢,٦١,٢٧٤, A similar order concerning Nusayri brigands instructs the governor of Tripoli to "kill them all lawfully or banish them to another region, "the latter case also to be detailed in the bas muhasebe defterleri"; MD ١٠٢,٦١,٢٧٥.

١٢١ MD ١٠٠,١٣٧,٥٢١; MD ١٠٠,١٤٠,٥٣٢.

١٢٢ MD ١٠٢,٧٨,٣٥٥.

١٢٣ MD ١٠٥,٧,١٨.

١٢٤ MD ١٠٥,٨,٢٤; MD ١٠٥,١٦,٤٠; MD ١٠٥,١٨,٤٥.

١٢٥ حسن يحيى : أهمية ولاية طرابلس الإدارية والسياسية في النصف الأول من القرن الثامن عشر من خلال الوثائق العثمانية وغيرها من الوثائق / ٣٠ ، قاسم الصمد : نظام الالتزام في ولاية طرابلس في القرن الثامن عشر من خلال وثائق سجلات المحكمة الشرعية / ٧٣. ٥ في المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية ١٥١٦ - ١٩١٨ ( الجامعة اللبنانية ١٩٩٥ ).

١٢٦ Ernest Tucker, "Nadir Shah and the Ja'afari Madhhab Reconsidered", Iranian Studies ٢٧ (١٩٩٤), ١٦٣-٧٩.

١٢٧ Selim Deringil, "The Struggle Against Shi'ism in Hamidian Iraq", Die Welt des Islam ٣٠ (١٩٩٠), ٤٥-٦٢.



" زنبقةً بين الأشواك "

الموارنة و الشيعة في جبل لبنان ، ١٦٩٨-١٧٦٣

د . ستيفان وينتر

هذه المقالة هي ترجمةً أمينة عن الأصل  
بالفرنسيّة المنشور في مجلة ١ - ٥١ Arabica  
(٢٠٠٤). ترجمها إلى العربية فضيلة الشيخ محمود الزين.



## موجز

عاشت ولاية طرابلس عدّة تغييرات إجتماعية وإدارية أثناء القرن الثامن عشر ؛ ومن أهمّها عزل الإمارة الشيعية لآل حماده ، الحكّام - الجُباة التقليديين في جبل لبنان ، من قبل شهابي صيدا وحلفائهم الموارنة المحليين . ولأنهم غالباً ما كانوا مهملين عند كتابة التاريخ الوطني ، فإنّ أفول آل حماده في إطار المنظومة الإقطاعية اللبنانية يمكن ان يُفسّر بنفس القدر من خلال تهميشهم الإجماعي - الإقتصادي البطيئ كما من خلال عداوتهم الخفيّة . ويستفيد هذا المقال من ارشيف المحكمة الإسلامية في طرابلس كما من العلاقات القنصلية الفرنسية في ذلك العصر ، ويحاول ان يُظهر الإرتباط المتنامي لآل حماده بدائنيهم وانخراطهم الفاشل في بعض الصراعات المارونية الداخلية ، كأهمّ الأسباب للتراجع الشيعي في لبنان - الشمالي في القرن الثامن عشر .

مثل " زنبقة بين الأشواك " قال البابا ليو العاشر عن الكنيسة المارونية في سوريا سنة ١٥١٠ ، متقبلاً إياها بشكل رسمي كموقع متقدّم للكاتوليكية الغربية في شرق أوسط غير قابل للشفاء<sup>١</sup> . ويمكن اعتبار اهتمام الكرسي الرسولي وكلّ أوروبا أيام النظام القديم بالأقليات المسيحية في الشرق ، كواحد من أهمّ العناصر لبلورة هويّة سياسية خاصة بلبنان أثناء العصر العثماني . وقد أمّنت البعثة الكاثوليكية الثالوثية التي

قادها اليسوعيون والكرمليون الرّمّاحون ، كذلك الروابط التجارية القوية والشخصية مع أوروبا ، للطائفة المارونية في الجبل الساحلي بالأخصّ ، إمتيازات تربية وإقتصادية أبعدهم أكثر فأكثر عن باقي المجتمع الساحلي السوري ، وكوّنت فيما بعد قاعدةً لطموحاتهم الوطنية . وقد إتّضحت عراقّة الأبوّة الغربية منذ منتصف القرن السابع عشر عندما ربط الملك " المسيحي جداً " لويس الرابع عشر المصالح التجارية والسياسية الفرنسية في المنطقة بحماية السكان الكاثوليك . وكما تشير رسالة قنصلية مؤرّخة في آب ١٧١٣ وموجّهة الى مشايخ منطقة كسروان ، فإن " الولاية المارونية " سوف تكوّن "أجمل وردة في الشرق" ليس فقط للسلطات البابوية ، وإنما لفرنسا الإمبراطورية كذلك <sup>٢</sup> .

ولا تدع المراسلات القنصلية الفرنسية أي شك في كون عدوّ الدين المقدّس، ملمّحة الى تأثير الأورثوذكس اليونانيين ( وامتداداً الى الإنكليز الكفّار ) ، وراء الخيبة الدبلوماسية و " تلعن" معاناتها في الشرق . وكل مرّة نلنتق فيها الى الأشواك المتشابهة أكثر من الزنابق ، نلاحظ أنّ الإمتداد السياسي والجغرافي للموارنة يكتمل في المرحلة الأولى على حساب الإجماع الإقطاعي للشعبة الإثني عشريين . وكانت عائلة حماده في وادي علمات بالأخصّ قد سيطرت على المناطق الشيعية في جبيل والفتوح منذ العصر المملوكي . وبعد



إعادة الهيكلية الضريبية في العهد العثماني في القرن السادس عشر ، وجدت هذه العائلة نفسها ملتزمة بنتائج زيادة الضرائب على امتداد بقعة جغرافية ساحلية تحتوي على مناطق ذات غالبية مارونية مثل جبّة بشري ، وتمتدّ أحياناً حتى صافيتا وعكار شمالاً .

لفترة من الزمن ، ناس آل حماده متعهدي الضرائب المعروفين : المعنيين والشهابيين من حيث السلطة والتأثير . ولكنهم مع ذلك لم ينجحوا ابداً في كسب الثقة الكاملة للسلطات العثمانية ، ولا ، وهذا الأهم ، في جذب التجار ورجال الدين والمستعمرين المسيحيين لبناء منطقة اقتصادية وسياسية مستقلة على غرار مواطنيهم الدروز المجددين . وعلى العكس ، فإن الحكومة القليلة الإطلاع والمتوجّسة من آل حماده أثارت عدم رضاها عن رعاياها الموارنة وأعلنت عصيانهم بالنهاية. وفي العام ١٧٦٣ ، ومن خلال حادثة صتّفها فيليب حتّي بكل سهولة بوصفها " إنتفاضة وطنية " ، طلبت الطائفة المارونية في جبل لبنان من قائدها العسكري يوسف الشهابي إزاحة إمارة آل حماده بشكل نهائي<sup>٣</sup> . وبالرغم من ان بقايا هذا الإتحاد ما زالت مقيمة في منطقة جبيل حتى ايامنا هذه ، فإن غالبية عشائر جبل لبنان الشيعية كانت مجبرة على الهجرة نحو الهرمل والبقاع الشمالي في نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر .

الإمارة الشيعية في ولاية طرابلس لم تأخذ حقّها في كتابة التاريخ العثماني واللبناني . فقد جعل التاريخ اللبناني من إمارة الشوف ( ولاية صيدا ) مسخاً لأمة سرمدية ، ولكنه تقليدياً قلماً كان يأخذ بعين الإعتبار المؤسسات والسيرورة خارج إطار اسطورة التعايش الدرزي - الماروني . بالمقابل ، فإنّ الكتاب الشيعة وصفوا تاريخ المنطقة الطرابلسية أيام العثمانيين بعبارات الحميمة والظلم الطائفي ، وغالباً ضمن حرب كلامية مشتتة ضدّ الموارنة<sup>٤</sup> . وإنما لا الغزل الرعوي ولا الجحيم المذهبي استطاعا التلخيص الجيد للماضي الصحيح للبنان العثماني . وقد ألمح أسامة المقدسي الى أنّ "الثقافة المذهبية" هي خطاب منبثق فقط من القرن التاسع عشر ، معبراً بذلك عن إرادة السلطات العليا العثمانية والأوروبية بفرض مبادئها بالحكم "الحديث" و "العقلاني" على المجتمع اللبناني "التقليدي"<sup>٥</sup> . بالمقابل فإنّ أحمد بيضون قد بيّن بشكل واضح في بحثه حول الهوية وكتابة التاريخ اللبناني بأنّ الإعتراف المسبق بـ "نظام" شبه ديني في "لبنان التاريخي" هو سؤال كبير حول الرؤية المذهبية !<sup>٦</sup> . إنّ النقاش الحالي حول إمارة آل حماده لا يُراد له أن يكون ملحق وصيّة للتاريخ المذهبي للشيعية ، وإنما إعادة فحص للنظام الإقطاعي العثماني من خلال واحدة من أهمّ خيالاته في القرن الثامن عشر .

تبدو القرارات المهمة للمستشارية العثمانية من بين أفضل مصادر تاريخ الإمارات الشيعية في سوريا الجغرافية . لقد أثار آل حماده ، الذين كانوا جُباة الضرائب الأساسيين في كل منطقة طرابلس ، بشكل منتظم غضب السلطات الأميرية بسبب تمنعهم عن دفع الضرائب وبسبب ما تصفه بـ لصوصيتهم وظلمهم وأحياناً بسبب بدعهم . ويُظهر التوثيق العثماني لحملة إقتصاص واسعة مابين عامي ١٦٩٣ و ١٦٩٤ بشكل واضح وبالرغم من الذمّ ضد الهرطقة .....و.....، أن أهدافاً إدارية ملموسة مثل إعادة تنظيم ماليّة المقاطعات ومراقبة عصابات السطو وبالأخصّ تحضير العشائر هي التي حرّكت إضطهاد الدولة تجاه آل حماده وأمراء شيعة آخرين<sup>٧</sup> . ولسوء الحظ ، فإنّ وثائق المستشارية تقدّم لنا وصفاً لما تُصوّره بربرية شيعية متوازنة مع ما تعطيه المصادر الروائية اللبنانية . تاريخياً ، فإنه يجب مراقبة الخلافات المتنامية بين آل حماده ورعاياهم الموارنة من ضمن إطار صعود آل الخازن وأعيان آخرين كذلك توسّع البنية اللبنانية إنطلاقاً من نهاية القرن السابع عشر . وتشير دراسات حديثة أجراها فان لويين و جوزيف ابو نهرا الى الأهميّة السياسية - الإجتماعية على المدى الطويل للإستيطان الرهباني الماروني في الجبل اللبناني ، من دون أن يتوجّه مع ذلك الى النظام الإقطاعي المتأصل الذي حلّ مكانه<sup>٨</sup> . والمساهمة الأكبر في هذا الصدد تبقى دائماً دراسة مسعود ضاهر عن

الجذور الطائفية في لبنان ، حيث يعرض تراكم الأملأك الوقفية بين أيدي الأرسقراطية المارونية المدعومة من فرنسا، باعتبارها مصدر صراع طبقي بلباسٍ طائفي<sup>٩</sup> . من مساوى هذه المقاربة البنيوية تقديم المصالح المنطقية للطبقات فقط ، مع إبعاد الإرتباطات الشخصية والتقاليد ، عند الفعاليات السياسية . يستكشف هذا البحث مجموعتين من المحفوظات الآتية من طرابلس ( سجل المحكمة الشرعية والمراسلات السياسية للقنصلية الفرنسية ) حتى يستنتج أنّ التدخّل البائس لآل حماده في بعض الصراعات المارونية الداخلية ، أكثر من مواجهتهم مع الطائفة الكاثوليكية بكاملها ، كان أهم العوامل لتهميشهم في جبل لبنان في القرن الثامن عشر .

## ١ - الشركاء الموارنة لإمارة آل حماده

محكومةً منذ العهد المملوكي من قبل السلالات القبلية نصف البدوية مثل آل حماده وآل عساف ، تلقت أعالي بلاد كسروان والفتوح موجات متواصلة من المزارعين والقرويين الموارنة ابتداءً من القرن السابع عشر . وفي بداية القرن ، تتحدث الدوريات المحليّة عن آل الخازن الذين اشتروا في كسروان أملاكاً من المتأولة الشيعة الذين أصبحوا فقراء على إثر حملة تأديبية عثمانية جديدة : " وقع المسيحيون والمتأولة الإتفاقات ، وصار المتأولة فلاحين في الأراضي التي اشترت منهم " .<sup>١٠</sup> وقد تسارعت وتيرة الإستحواذ هذه على الأراضي أيام الشيخ ابو نواف الخازن نائب قنصل فرنسا في بيروت منذ العام ١٦٦٢ ومهندس عدّة مستعمرات زراعية وسط جبل لبنان . وقد أمكن ردّ أول موجة عنف مناطقية ضد هؤلاء القادمين الجدد لقد : " أصبح المتأولة فقراء وصاروا مراقبين بحزم من قبل السلطات " .<sup>١١</sup> ومع ذلك فقد قدر شيعة كسروان الدعم المالي والدراية عند إقطاعي آل الخازن ، واستمرت هجرة الموارنة واستحواذهم على الأراضي حتى القرن التالي .

ويبدو ان عدداً قليلاً من مبيعات الأملاك هذه كان مسجلاً في المحكمة الشرعية لمنطقة طرابلس<sup>١٢</sup> . وبالرغم من

أن المسيحيين والمسلمين ( المهترطين ) كثيراً ما لجأوا الى التشريع السني الإسلامي في أمورٍ أخرى ، فانه يجب الإعتقاد بأن تسجيل معاملاتهم العقارية المتبادلة لدى الدولة العثمانية لم يكن بموافقتهم . وتبقى كمية غير معروفة من حُجج البيع لملكيات قديمة لآل حماده بين أيدي أناس معيّنين او في محفوظات بعض الأديرة<sup>١٣</sup> . ويمكن للبحث والتحليل النظامي لهذه الوثائق ، المستحيل ضمن إطار هذا المقال ، أن يكون ضرورياً لفهم معمق للعلاقات الشيعية-المارونية في القرن الثامن عشر.

بالمقابل ، فإن وثائق المحكمة الإسلامية يمكن لها أن تعطينا معلومات حول ظاهرة أخرى . أعني حول هذه العلاقة مع تفاصيل عن أعيان موارد ساهموا بشكل أو بآخر مع آل حماده بتحديد ضرائب الإجارة الزراعية . وككل إلترام ضريبي ، فإن إلترام آل حماده كان موضوعاً للتجديد وللتأكيد السنوي . وتُظهر التعهدات القانونية بأن القيمة الضريبية لكل منطقة كما مُهَّلَ دفعها تظل تقريباً بلا تغيير طوال الفترة المتفق عليها . وبشكل عام ، فقد كانت لآل حماده مسؤولية دفع كل الضرائب المتوجبة ضمن أراضيهم ، بما في ذلك المفروضة على الأوقاف المارونية والخاصة بالعسكر ، كذلك فرض الميري وسلسلة متكاملة اخرى من مخصّصات وجزية . ويستحقّ ثلاثة أرباع المجموع " خلال موسم الحرير،" بينما يستحق الربع الباقي بعد

قطاف الزيتون قبل نهاية السنة المالية في آذار بشهر أو شهرين .<sup>١٤</sup> ونجد في عدّة وثائق أن آل حماده كانوا مكلفين بشكل قاطع بالسهر على رخاء وتطوّر البلد ، وبحماية الشعب ككل والمسافرين "مِن معبر المسيلحة حتى جسر المعاملتين" . ولكن ليست الشروط القانونية لهذه الإتفاقات هي التي تهّمنا ، وإنّما كيفية المفاوضات عليها هي التي محلّ اهتمامنا حالياً . كانت نصوص الإلتزام الأكثر قِدماً (الموجودة إبتداءً من العام ١٦٦٧) تتم باللغة التركية في العاصمة المنطقية . ولم يكن أمراء آل حماده يحضرون أبداً بشكل شخصي إلى القصر ، طبعاً ضمن هاجس الأمن ، بل كان يمثّلهم شخص مسلم من محيطهم كوكيل عنهم . ومع ذلك كانت كلمة الشرف تُسجّل بصيغة المتكلم باللغة العربية ومقبولة مِن قِبَل السلطات العثمانية، التي كانت تعتبر كل عائلة المشايخ هذه يضمن بعضها إلتزامات بعضها الآخر .<sup>١٥</sup> وكضمانة إضافية ، كان الوكيل أو أحد أقارب الجابي ، غالباً زوجته أو اولاده ، مجبرين على البقاء في منطقة مراقبة من طرابلس حتى تسديد كافة قيمة الإلتزام .<sup>١٦</sup> هذا التفاهم الودّي رزح تحت الأزمة المالية والإجتماعية الخطيرة التي زعزعت الأمبرطورية خلال العقد والنصف الأخير من القرن السابع عشر . وقد أثار هذا التصرف السيء لآل حماده ، وبالأخصّ هجومهم الوقح على طرابلس لتحرير أحد رهائن الكفالة<sup>١٧</sup> ، أكثر فأكثر غضب

العثمانيين وقاد إلى شبه إبادة للإمارة من خلال حملة تأديبية فريدة من نوعها سنة ١٦٩٤ . وفي نهاية هذه الأزمة فقط أُعطيَ تفويض عن عمد للمعنيين ثم للشهابيين لمراقبة مواطنيهم الشيعة . يشير هذا للمرة الأولى لإمتداد إمارة الشوف صراحةً إلى خارج حدود ولاية صيدا . وبعد ما كانوا من بين عائلات الجباة الأكثر شهرة ، عاد آل حماده الى اراضيهم سنة ١٦٩٨ خاضعين سياسياً وبالأخص مالياً لجيرانهم .

إنعكس هذا التبدل على سلسلة من الوثائق عن تجديد إلتزامات آل حماده التي غطت ، بالرغم من بعض الثغرات ، الفترة الممتدة من العام ١٧٣١ الى العام ١٧٦٢ . لقد كان التبدل الأكثر بداهة بالنسبة للمرحلة السابقة أن مشايخ آل حماده قد أقلعوا عن المجازفة بالدخول الى مدينة طرابلس من اجل التفاوض على بنود اتفاقات اجاراتهم الزراعية .<sup>١٨</sup> فيما يخص التزاماتهم حول المناطق الخاصة بمنزلهم (جبيل و البترون) ، فقد كانت تُستدعى محكمة شرعية متجولة الى قصر جبيل أو الى قرية شيعية في الجبل ، حيث يستطيع المشايخ أن يشعروا بأنهم محميون اكثر من يد العدالة العثمانية . واعتباراً من العام ١٧٤٠ ، كانت الجلسات تُعقد في الكورة ، في قرية كفر عطا أو "على ضفة نهر بديد ، على حدود المنطقة" ، أي في مكان تحت إشراف الإقطاعيين الأكراد اصدقاء الشيعة ،



ويُحتمل ان تكون هذه المنطقة تُستخدم كمنطقة عازلة غير منحازة بين الدولة العثمانية وإمارة آل حمادة .

لم تعد كلمات الشرف ، وحجراً الأهل مقابل الدفع موجودة في اتفاقات الإلتزام اللاحقة . واعتباراً من العام ١٧٤٠ ، غدت السلطات تفرض وجود كفالة مالية مع كل عقد جديد . وكان كفلاء آل حمادة حينها ، وبلا استثناء تقريباً ، مشايخ نصارى (ذميين) من القرى الواقعة تحت وصايتهم ، وكانوا يتقاسمون عبء التسوية كاملة وفي الوقت المحدد للبدل المالي لمزارعات اسيادهم . وليس من الواضح إذا ما كان هؤلاء الأعيان الصغار يجنون ارباحاً شخصية جزاء هذه المسؤولية التي لا يمكن إهمالها . وكانت توجد دائماً دلائل ، على الأقل ثلاثة مختلفة ، تعهد فيها كفلاء أقوياء ، لهم برامجهم السياسية الخاصة ، تكفلوا فيها بالالتزامات آل حمادة . وفي الهرمل ، على سبيل المثال ، كانت الكفالة ، ولوقت طويل ، مؤمنة من قبل سليمان آغا ، سيد حصن الأكراد الطموح في المقاطعة المجاورة لحمص<sup>٢٠</sup> تانياً تكفل ناصيف بن رعد أربعة مشايخ من آل حمادة بشخصهم . كانت لهم اتفاقات جزئية في جبة بشري في آذار ١٧٥٩<sup>٢١</sup> . وكانت عائلة رعد السنوية الحاكمة قد طردت آل حمادة من إقطاع الضنية قبل جيلين ، لكنها صارت فيما بعد حليفة لهم في المقاومة ضد تعدي الإمارة الشهابية على لبنان الشمالي<sup>٢٢</sup> . وفي النهاية لدينا وثيقة التزام ( تمّ التفاوض عليها

في بيروت ، خارج النطاق القضائي لطرابلس! ) حيث تعهد الأمير العالي المقام ملحم الشهابي بكفالة الديون التي كانت أكثر ارتفاعاً بمبلغ ٢٥ فاصلة ٦٠٢ ونصف غروش لصالح آل حماده . إن استثمار الشهابيين في ديون الإلتزام لآل حماده ولمزارعين آخرين ، وليست المشروعية العملية لـ "الإمارة اللبنانية" ، بحسب ما يتخيّلها المؤرّخون الوطنيون ، سمح لهم على ما يبدو بأن يوسعوا سيطرتهم الى خارج صيدا وفي ولاية طرابلس في منافسة كاملة للدولة العثمانية . فمن خلال تأمين الكفالة لمجموعة ضرائب يفترض انها ملغاة ، حصل الشهابيون في آن معاً على المحرّك والتبرير للتدخّل في امور الشمال الريفية . وفي آذار ١٧٦٣ ، أعطيت كل الألقاب الشكلية لكل الإقطاعات التي كانت عائدة تقليدياً لآل حماده إلى يوسف الشهابي.<sup>٢٤</sup> وفي النهاية ، فإن عدم قدرة الإمارة الشيعية تجاه الدائنين الأكثر إلحاحاً ، أكثر من المبادرات "الوطنية" المزعومة للدرّوز والموارنة ، هي التي تفسر إذعانها وتصفيتها في العقد التالي.

ونلاحظ وجود دراسة أكثر دقة ، وإن كانت نظرية ، حول علاقات آل حماده مع بعض الأعيان الموارنة في القرن الثامن عشر ، من خلال وثائق الإلتزام هذه التي كان التفاوض عليها يتم في العاصمة المناطقية . وإن يكن من الطبيعي أن يضمن عدد من عشرات مشايخ القرى المارونية (وليس من

الضروري برضاهم) آل حماده ، وتذكر العقود وبالأخص في جبة بشري أسماء عدة اشخاص قدموا للإمارة ولسنوات طويلة خدمات كوكلاء شرعيين في محكمة طرابلس . ولا نملك حالياً اي وسيلة لمعرفة بأي طريقة كانوا يكافأون وكيف كانوا يتفاهمون مع النمامين المحليين لمفوضيهم . وكانت توجد مع ذلك بعض الأحداث الطريفة لعائلات مسيحية على علاقة مهنية طويلة الأمد مع الإمارات الشيعية . نذكر منها على سبيل المثال ، أن كاتب سير من القرن التاسع عشر ينقل قصة شيخ ماروني من العاقورة ( في مقاطعة جبيل )، يُدعى يوسف بن الخوري جرجس قد هرب الى كنف الأمير الحرفوشي في بعلبك سنة ١٧٠٢ بعدما جند احد منافسيه إسماعيل حماده لإغتياله . ولكن إسماعيل هذا ، وبمجرد انتقاله الى جوار موطنه الشيعي ، انبهر جداً بمعرفة وصفاء هذا الشيخ ، لدرجة أنه اتخذه مباشرة لخدمته وأعاد له منصبه الأساسي .<sup>٢٥</sup> وفي قصة اخرى شبيهة بالأولى ، كان الشيخ يوسف الدحداح من العاقورة امين سرّ لأمرآة آل الحرفوش قبل أن يستميله آل حماده مع اولاده سنة ١٧٠٣ بسبب معرفتهم باللغة التركية . وقد كوفئت خدماتهم المخلصة بحصة من اراضي جبيل ، في الفتوح وفي كسروان ، لكنهم أُجبروا على بيعها سنة ١٧٦٠ عند إفلاس آل حماده . بعد ذلك دخل آل الدحداح في خدمة الأمرآة الشهابيين المنتصرين وانتقلوا الى دير القمر .<sup>٢٦</sup>

إنّ عقود الإلتزام لا تستطيع ان تعطينا الآ القدر القليل  
عن وكلاء آل حماده . وكون بعض امراء الشيعة كانوا يمثّلون  
شكلياً من قبل ناطقين موارنة باسمهم في المحكمة الحنفية في  
طرابلس في القرن الثامن عشر ، هو بذاته معبّر عن هذا  
التوثيق. ويمكن للمحفوظات العائلية والكنسية في لبنان لشمالى  
أن تُعرّفنا بلا شك بأكثر هُويّات ودوافع الأعيان الموارنة الذين  
قرروا الإنطلاق مع الإمارة الشيعية . وقد ذُكر عدّة وكلاء  
نصارى بشكل منتظم في البيانات الشرعية لدرجة أنّ ارتباطهم  
بالمشروع المالى لآل حماده لا يبدو بأنه مجرد عادات  
بيروقراطية : ففي البترون ، حيث كان عادة من ضمن كفاء  
آل حماده زعماء قرى مسلمين ومسيحيين مجتمعين ، فقد كان  
دائماً على وجه التقريب شيخ ذمّي (وبالأخص شخص اسمه  
سلمان ولد إيليا من مجردفل) يمثّلهم أمام القاضي .<sup>٢٧</sup> وكانت  
جبة بشري مقسمة بين عدّة أبناء عمومة من آل حماده ، وكان  
لكل منهم فريقه الخاص من الوكلاء في القصر . وكان هذا  
الفريق يشتمل عادة على المخاتير الموارنة في القرى الأساسية  
مثل إهدن وزغرتا وكذلك مخاتير الضيع الصغيرة التي سكنها  
في الماضي شيعة مثل حصرون وتولا . ومن بين الوكلاء  
الأكثر وفاءً لآل حماده هناك سليمان أبو نعمة وخليفته ميخائيل  
ولد الشدياق ، من قرية عين تورين الصغيرة .<sup>٢٨</sup> وإن كان  
من المجازفة استنتاج نسب شخصي مع الأمراء الشيعة ، تجدر

الإشارة إلى أنّ مجرد التاريخ الماروني الذي يمتدح آل حماده  
وحكومتهم في جبل لبنان يعطينا فكرة عن شيخ آخر من نفس  
القرية ، أنطونيوس أبو خطّار العينطوريني (المتوفى سنة  
١٨٢١).<sup>٢٩</sup> ومن البديهي القول أنّ هؤلاء الكفلاء فقدوا  
مواقعهم بمجرد انتقال الإلتزامات الى أيدي الشهابيين . فلم يعد  
الأمير الكبير مضطراً للمثول أمام القاضي العثماني؛ بل كانت  
المحكمة الشرعية لطرابلس تأتي اليه ، مقيمة في قصره في دير  
القمر في آذار ١٧٦٣ .<sup>٣٠</sup>

---



## ٢- امراء آل حماده والكنيسة المارونية

بالرغم من أنّ الدراسات الإضافية ضرورية ، فإنّ هذا التصفّح الأولي لسجلّات المحكمة الشرعية في طرابلس يوجي بأنّ تحزّب الإمارة قد انعكس تلقائياً على المجموعات المذهبية في القرن الثامن عشر ، من حيث أنّ آل حماده قد انخرطوا اكثر فاكثر في شبكة من الإرتباطات والإلتزامات المتبادلة مع الدائنين والمستوطنين والكفلاء المسيحيين . أمّا في ما يخصّ حظهم السياسي ، فإنّ علاقاتهم مع الطبقة الكهنوتية المارونية ظلّت أساسية . أمّا كونهم ملتزمين لجبة بشري والبترون ، فقد كان آل حماده أسياداً بعراقة على المؤسسات المركزية للكنيسة الكاثوليكية في الشرق ، بما في ذلك الكرسي البطريركي في دير قنوبين في وادي قاديشا ، وكذلك على مؤسسات رهبانية اخرى في كل جبل لبنان ، التي أعلن الفرنسيون حمايتهم لها منذ منتصف القرن السابع عشر .

فإذن ليس من المفاجئ ان يكون خدم ومؤرّخو الكنيسة اكثر انتقاداً تجاه الزعماء - الجُباة الشيعة وأن يصفوهم بالجشعين ، وقد سهّل هذا الموقف سيطرة الشهابيين على الحكم سنة ١٧٦٠ وعمّم كذلك الصورة السلبية تقريباً لآل حماده في كتابة التاريخ اللبناني التقليدي.<sup>٣١</sup> لذلك ، من المعتبر أن نرى كيف ارتأى الدبلوماسيون الفرنسيون العلاقات بين زنابقهم الكاثوليكيين الشرقيين والإقطاعيين المسلمين . ويجب القول بأنّه

بالرغم من وعود حكومتهم بتنفيذ سياسة الكنيسة المشرقية ، فإن قنصل صيدا وطرابلس في القرن الثامن عشر كانوا في الدرجة الأولى سماسرةً وتجاراً . وكثيراً ما كانوا يشتكون ظاهرياً من الإكليروس وبعض الأعيان المسيحيين ، وبالأخص آل الخازن ، عندما كانوا يinzعجون منهم في نشاطهم بوصفهم تُجّار حرير . وهكذا تعطي المراسلات القنصلية المدقق بها في هذه المنطقة إنطباعاتاً ، وإن لم يكن موضوعياً بعمق ، يُثبت تحفظاً نادراً تجاه موقفها من مسيحيي جبل لبنان ، والتي تعطينا لمحةً عن الصراعات الكنسية الداخلية التي تخلف أحياناً صراعات يقال إنها مذهبية مع امراء آل حماده .

من إحدى أوائل المقالات المشار إليها من قبل الدبلوماسيين الفرنسيين ، هو الأسر الملتبس للبطريك الماروني في كسروان . والقصة تبدأ في أيلول سنة ١٧٠٣ ، عندما ذهب الشيخ عيسى حماده بصحبة محازبيه للمطالبة ظاهرياً بالدفع المسبق لضرائب هذا العام ، بحسب امر باشا طرابلس . رفض البطريك الجليل إسطفان الدويهي ذلك ، "ما أدى إلى إساءتهم معاملته بعدة صفعات وكمية من ضربات العصي" <sup>٣٢</sup> . على إثر ذلك ، حرّك آل الخازن ٦٠٠ الى ٧٠٠ رجل ، وأتوا لأخذ البطريك المحتجز في كسروان . وكادت حرب العشائر هذه في جبل لبنان أن تتحرف بإحكام من خلال تدخل أمير "الدروز" بشير الشهابي . إستعمل المؤرخون فيما بعد هذه الحادثة كمثال



على نجدة آل الخازن للدولة المارونية ضد المتأولة المعتدين<sup>٣٣</sup> .  
عند موت الدويهي في ربيع ١٧٠٤ ، أصرّ الخازنيون على أن  
يكون انتخاب البطريرك الجديد عندهم لمنع المرشحين ، بحسب  
زعمهم ، من شراء دعم آل حماده "وأن يتمّ انتخابهم بالقوة ،  
مثل ما حصل بالماضي..."<sup>٣٤</sup> . ربما كان لهذه المخاوف ما  
يبيررها ، لأنه ما إن مات صاحب الكرسي البطريركي الجديد في  
تشرين الأول ١٧٠٥ ، حتى توسّل ابن شقيقه آل حماده  
لإعطائه الأصوات اللازمة ليُنتخب بدوره.

تتبه نائب القنصل الفرنسي في طرابلس ، بيار  
بوللارد الى أنّ "هؤلاء الخونة الذين يتولّون مناصب الحكام  
والأسياد في لبنان هم في قنوبين وينظّمون اصوات السكان  
الذين يتفقون معهم". ولكنه كان مريباً أكثر بالضغط الذي  
مارسه آل الخازن على المطارنة المحليين ، الذين ، وبحسبه ،  
يجب عليهم إختيار بطريركهم "في مقرّمهم الأساسي في قنوبين  
حيث تكون اصواتهم أكثر حريّة من كسروان"<sup>٣٥</sup> . يمكن أن  
نشكّ بأنّ الدبلوماسية الفرنسية ترمي بالدرجة الأولى الى تأمين  
تأثيرها في الشؤون الكنسية ضد الإقطاعيين المسيحيين كما  
الشيعة . في النهاية أُجبر آل حماده على ترك قنوبين  
والخازنيون على السماح للمطارنة بالعودة . وقد أمل الفريقان  
بذلك تحسين ظروف انتخاب مرشحيهم المفضّلين.<sup>٣٦</sup> أمّا  
بوللارد ، الذي أصبح لاحقاً قنصلاً أولاً في صيدا ، فقد افتخر

أكثر من مرّة بأنه حسن وضع الموارد الواقعين تحت سيطرة الشيعة ، مذكراً الشيخ عيسى بالمكانة التي تكنها فرنسا للبطيركية.<sup>٣٧</sup> ووسط سطوته ، دفع آل حماده الى إرسال حرس شرف الى الحفل الكبير لتتصيب البطيرك الجديد سنة ١٧٠٤ كما يفسّر ذلك تدوين مصاريف متوجبة ، بعد سنوات لاحقة ، لإدارة البحرية لكي يستوفي المبلغ.<sup>٣٨</sup>

وبينما كانت لبوللارد ميول في كتاباته لاحتقار كل الأعيان الجبليين بلا استثناء ، فقد تميّز دبلوماسيون آخرون بموقفهم الحيادي او المتعاطف بشكل واضح مع آل حماده . ففي حزيران سنة ١٧١٠ ، قال نائبُ القنصل في طرابلس بوازمونت ، عن الشيخ عيسى بأنه "كهل لديه الكثير من الحيوية والصدّاقة لرعايا الملك" بعدما تعرّف عليه للمرّة الأولى . وقد وعده الأمير بأن يكون للمبعوثين الفرنسيين "كل القبول الذي يمكن أن يرغبوا به" طالما أنه وأقرباءه يحكمون جبل لبنان.<sup>٣٩</sup> وبالكاد مرّ عام، حتّى توجّب على بوازمونت التّدخل عند والي طرابلس لتأمين حصانة لدير محلي للكرمليين الحفاة ، خوفاً من أن يلجأ اليه آل حماده خلال حملة تأديبية<sup>٤٠</sup> . وبالرغم من مكافأته لاحقاً برتبة من الحاكم لحمايته للكرمليين ، ففي تقريره الرسمي عن الوضع ، تهجّم بوازمونت ليس على الشيعة العصاة ، وإنما على التهديدات بالحرب من قبل الحاكم ، التي قادت بحسبه الى هزيمة كاملة<sup>٤١</sup> .

عاد الكرمليون مرّة أخرى الى واحدة من اكبر "المصائب" ضمن تداخل العلاقات الفرنسية - العثمانية - المسيحية- الشيعية في جبل لبنان في ذلك العصر . ففي آب سنة ١٧٢٨ تشاجر راهب شاب متهور من دير مار سركيس لسبب تافه مع مزارع ماروني في بشرّي ، وانتزع منه بندقيته وقتله بطلق ناري.<sup>٤٢</sup> طارد الفلاحون الغاضبون الكرملّي ورفاقه مدعومين بفرقة من الخيالة من آل حماده ، وألقوا القبض على أحد المفاوضين الفرنسيين وأساؤا معاملته على ما يبدو لعدة ايام. وأوكلت مهمة إطلاق سراحه من آل حماده ودفع دية القتل وتهدئة السلطات العثمانية الى نائب القنصل لومير الذي كتب محضراً رسمياً دقيقاً لمكافأته لاحقاً من قبل الكرمليين المركزيين في روما . في النهاية ، حصل أهل الضحية على دية قدرها ٢٠٠ قرش ، وتلقّى الباشا ٢٥٠ قرشاً مباشرة . وكان نصيب آل حماده ٦٠٠ قرش بدل المشاكل التي عانوا منها ...!<sup>٤٣</sup> أما الحاكم ، ولكي يُظهر نفسه ولو لمرة متعاطفاً مع الإقطاعيين ، أرسل قراراً مهذباً جداً في تشرين سنة ١٧٢٨ يطلب فيه منهم إعادة تثبيت الكرمليين في ديرهم.<sup>٤٤</sup> ومن جانبه ، فقد ترجى لومير مسؤولي الوزارة بأن لا يسمحوا بإرسال بعثات الى لبنان "إلا لرهبان حذرين وعقلاء ومتقدّمين قليلاً بالسن" .<sup>٤٥</sup>

إنّ أفضل تجسيد لتدخل الأمراء الشيعة في الأمور الكنسية يمكن أن تكون في كارثة البطريرك يعقوب عوّاد سنة

١٧١٠ . فقد اتهم (لأسباب سياسية ، بحسب المراقبين الفرنسيين) بارتكاب "زنى المحارم مع شقيقته وابنتها ، واللواط والعلاقات الجنسية مع البهائم ، والقتل بحضور أحد رهبانه الذي فاجأه بالجرم المشهود" خُلع يعقوب من قِبَل رهبانيته ووُضِع تحت الحراسة حتى "لا يلجأ الى طلب الحماية من الشيخ الحمادي...".<sup>٤٦</sup> و " لا يكون نموذجه جذاباً للكثير من أقرابه لإتباع الدين المحمدي".<sup>٤٦</sup> ومع ذلك فقد أعاد البابا له الإعتبار سنة ١٧١٢ . وهو قرارٌ ارتأى الدبلوماسيون انه من الصعب أن يحترمه الخازنيون والطائفة التي ما زالت شديدة التأثير بما جرى<sup>٤٧</sup> . عند عودته الى جبل لبنان في شباط ١٧١٤ ، بعد ثلاث سنوات ونصف من العقوبة ، تحاشى يعقوب المرور بكسروان ، متوجهاً مباشرة الى جبيل لتحية إسماعيل حماده . ومن هناك تابع طريقه الى قصر عيسى حماده في جبة بشري ، حيث أقيم له احتفال رائع<sup>٤٨</sup> .

أشار نقص اللياقة هذا غضباً كبيراً لدى الخازنيين ، وبالأخص بعدما أمّن الشيعة اقامة محميهم في قنوبين ، و "بدأوا بإجبار موارنة جبل لبنان ، الذين هم رعاياهم ، على الإعتراف ببطريركهم برضاهم أو بالقوة".<sup>٤٩</sup> بينما أصرّ الفرنسيون واليسوعيون وآل حماده على ان يكون قرار البابا محترماً ، فقد أعلن الخازنيون وموارنة كسروان العصيان المفتوح. وفي نيسان سنة ١٧١٤ ، اقنعوا الوالي العثماني بتجنيد

آل المرعبي ، الإقطاعيين الأكراد في عكار ، للإغارة على دير  
قنوبين ، وطَرْد يعقوب مجدّداً. ° فشلت المحاولة ، ولكن بعد  
ثلاث سنوات نجح آل المرعبي بإغتيال عيسى حماده ، الأمير  
الشيوعي الكبير الذي اعتُبر شهيداً ، إذا صحَّ التعبير، دفاعاً عن  
السلطة البابوية وعن الشرعية الكاثوليكية في جبل لبنان !

---



## خلاصة

تبقى إمارة آل حماده نوعاً ما يتيمّة التاريخ اللبناني الحديث ، تُذكر فقط " كوصيُّ ثقيل ومزعج " <sup>٥١</sup> على البلاد المارونية العليا ، ثم تُنسى لصالح "الأمرء" الدروز. ومع ذلك ، فإنّ نظرةً عن كثب للمجتمع الريفي لولاية طرابلس العثمانية ، فوق التمييز المذهبي ، تعطي علاقات معقدة بين ملتزمي الضرائب والوسطاء التجار والأعيان الكنسيين . يبقى الكثير من الأبحاث المتوجب تنفيذها اليوم حول الإقطاعيين الشيعة من خلال تاريخ الكنيسة الكاثوليكية في الشرق . وللحديث فقط عن نطاق ممكن ، فإن آل حماده قد شغلوا الفرع البلدي الصغير من الدولة اللبنانية ، ودافعوا عنه ضدّ الحلبيين الأقوياء طوال القرن الثامن عشر ، <sup>٥٢</sup> هذه المراعاة سوف تطبعُ بلا شك أحكام مختلف المؤرخين الموارنة لذلك الوقت .

في هذا البحث ، حاولنا المساهمة بتاريخ أكثر التصاقاً بجبل لبنان من خلال لمحةٍ على الإمارة الشيعية من خلال وثائق محفوظات غير معروفة كثيراً . وكمصدر أساسي للتاريخ الاجتماعي العثماني ، تُظهر سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس بشكل جيد التداخل بين مشروع آل حماده مع إقطاعيهم ودائنيهم ، وارتباطه المتنامي على مرّ السنين قبل إمساك الشهابيين بكل الإلتزامات القروية . بالمقابل ، فإن مراسلات القناصل الفرنسيين المعاصرين ، ترسم لوحةً عن بُعد

، وحتى خسنة ، عن الزنبقة بين الأشواك وأسيادها العلمانيين .  
واصفةً المشايخ الشيعة كفاعلين منخرطين جداً في الصراعات  
المارونية الداخلية ، أكثر من وصفهم بالمعتدين على الطائفة  
بأكملها . وتساعدنا هذه المصادر على أن نرى من خلالها  
التهميش الإقتصادي والإجتماعي البطيء لآل حماده في القرن  
الثامن عشر . وإذن يدفعنا الى إعادة التفكير بالدور الأساسي  
للإقطاع الشيعي في تاريخ لبنان .

---



## المصادر :

- \*إنّ مصادر هذا البحث صارت بمتناول اليد بفضل مساهمة جزئية من نورما وايت وإيما كال هاريس من محفوظات جامعة شيكاغو . كما أحرص على شكر برنارد هيبيرجي و بريجيت مارينو لنصائحهم القيّمة .
- ١ . كمال صليبي : بيت بمنازل كثيرة : الهوية اللبنانية في عمق التاريخ (باريس : نوفل ، ١٩٨٩) / ٨٣ .
- ٢ . المحفوظات الوطنية ، باريس ..... "كان يُنظر دائماً للولاية المارونية على أنها زنيقة بين الأشواك بسبب الصفاء الدائم لإيمانها المستقيم بين الأعداء المعلنين لديننا المقدس...وهذا ما يأخذ منه كل المؤمنين الحقيقيين وسط عواصف ديننا ، انكم في الشرق اجمل وردة "
- ٣ . فيليب حتي ، لبنان في التاريخ ، من العهود القديمة الى الحاضر (لندن : ماك ميلين وشركاه ، ١٩٥٧ ، ٣٨٧
- ٤ . يوسف محمد عمر ، "نظرة على ماضي وحاضر الشيعة في بلاد كسروان وجبيل" ، العرفان ٢-٧٢ (١٩٨٤) ٦٢-٧٣ ، مستعاد عند إبراهيم سليمان ، بلدان جبل عامل : قلاعه ومدارسه وقصوره ومروجه ومتاحفه جباله ومشاهده (بيروت : مؤسسة الدائرة ، ١٩٥٥ ، توطئة ، ٦٥٩-٧٣ .
- ٥ . أسامة مقدسي ، ثقافة الطائفية : تاريخ وعنف في القرن الثامن عشر في لبنان أيام العثمانيين (بركلياي : جامعة كاليفورنيا طبعة العام ٢٠٠٠).
- ٦ . أحمد بيضون ، الهوية الطائفية والأزمة الاجتماعية عند المؤرخين اللبنانيين (بيروت : الجامعة اللبنانية ، ١٩٨٤).
- ٧ . إسطفان ونتر ، "الأمرء الشيعة والسلطات العثمانية : الحملة ضد آل حمادة في جبل لبنان ، ١٦٩٣-١٦٩٤" ، الأرشيف العثماني ١٨ (٢٠٠٠)، ٢٠٩-٤٥ .
- ٨ . ريتشارد فان ليوين ، أعيان ورجال دين في جبل لبنان : مشايخ آل الخازن والكنيسة المارونية (١٧٣٦-١٨٤٠) ( ليدن بريل ١٩٤٤) جوزيف أبو نهرا "دور الهيئات الكنسية في التحولات الاقتصادية والاجتماعية في جبل لبنان في القرن الثامن عشر " منشوات دانيال بانزاك ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للأمبرطورية العثمانية وتركيا (١٣٢٦-١٩٦٠) (باريس : بيترز ، ١٩٩٥ ، ٧٥-٨٧ .
- ٩ . مسعود ظاهر ، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ، ١٦٩٧-١٨٦١ (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨١).

١٠. جرجس زغيب ، تاريخ عود النصارى الى جرد كسروان (القاهرة : مطبعة المقتطف والمقطم ش.م .) ، مترجم جزئياً من قبل هيفا مخايل معلوف ليمان في "المرحلة المضطربة في تاريخ كسروان من خلال مخطوطات لبنانية اصلية ، مجلة التاريخ العربي للدراسات العثمانية ١١-١٢ (١٩٥٥)، ١٥٣، ١١. نفسه، ١٥٤.

١٢. الجامعة اللبنانية في طرابلس : سجلات المحكمة الشرعية (نسخة) ، ١/٢ : ٢١ ؛ ١/٢ : ٣٣ ؛ ١/٤ : ١٣ ؛ ٦:١٢ ؛ ٨:٢٩٥,٦ ( مبيعات ملكيات آل حماده ) .

١٣.أنظر عملية بيع كفرسغاب (المؤرخ في تشرين أول ١٧٤٨) المدون

على ....

١٤. عن نظام الإلتزام في طرابلس بشكل عام ، انظر قاسم الصمد ، "نظام الإلتزام في ولاية طرابلس في القرن الثامن عشر من خلال وثائق سجلات محكمتها الشرعية " المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية ١٥١٦-١٩١٨ (الجامعة اللبنانية ، ١٩٩٥)، ٥٩-٩٥.

١٥. انظر، على سبيل المثال، سجلات

١٦. سجلات

١٧. سجلات ٣:٥ ( تشرين الأول ١٦٨٥) . ذُكرت هذه القصة ايضاً عند البطريك والمؤرخ الماروني إسطفان الدويهي ، تاريخ الأزمنة، ١٠٩٥-١٦٩٩ (بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٥١)، ٣٧٦.

١٨. الإستثناءات الوحيدة كانت إنتداب مشايخ آل حماده الذين قديموا من

الهرمل لهذه المناسبة ، وبيت العائلة الحالي يشهد على الإلتزام الأول في آذار ١٧٣١ (سجلات ٦: ٥-٦)

١٩. سجلات ٨: ١٧٢ (أذار ١٧٤٥) ؛ ١٢ : ١٤٤-٧ (أذار ١٧٥٢) ؛

١٥ : ٣٢ ، ٩-٩٨ (أذار ١٧٥٧)

٢٠. سجلات ٧: ٥ (أذار ١٧٣٨) ؛ ٨ : ١٧٠-١ (أذار ١٧٤٥) ؛ ٨ : ٣٢٩

(أذار ١٧٤٦) ؛ ايضاً ١٤ : ٢٣٦ ( آذار ١٧٥٦) حيث اعطي التزم الهرمل لأمرآء آل الحرفوش من بعلبك .

٢١. سجلات ١٥ : ١٩٤ ، ٢١٠.

٢٢. قاسم الصمد ، تاريخ الضنية السياسي والإجتماعي في العهد العثماني

(مؤسسة الجامعة) ٢٩-٣٥

٢٣. سجلات ١٠ : ٢٦٢ (اذار ١٧٤٩) .
٢٤. سجلات ١٧ : ٢١٤ - ٥
٢٥. طنوس الشدياق (المتوفى سنة ١٨٥٩) أخبار الأعيان في جبل لبنان (بيروت : الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ ، ٩٠ .
٢٦. انطونيوس ابو خطار العينطوري (المتوفى سنة ١٨٢١) ، مختصر تاريخ جبل لبنان ( بيروت : دار لحد خاطر ، ١٩٨٣ ، ٦٤ - ٥ ؛ منصور حنونى ، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية ( بيروت : دار نظير عبود ١٩٨٦ ) ، ٩٩ ، ١٥٣ ، ١٦١ ، ٤ -
٢٧. سجلات ٧ : ٤٥ - ٧ ( اذار ١٧٣٧ ) ؛ ٧ : ٢١٤ ( اذار ١٧٣٩ ) ؛ ٧ : ٢٩٠ ، ٣٢١ ( اذار ١٧٤٠ ) ؛ ١٠ : ٢٧ ( اذار ١٧٤٠ ) ؛ ١٠ : ٢٧ ( اذار ١٧٤٨ ) .
- الإستثناء الوحيد لوكيل مسلم مسجل في ٧ : ٣٠١ ( اذار ١٧٤٠ ) .
٢٨. سجلات ١٠ : ٢٧ ( اذار ١٧٤٨ ) ؛ ١٢ : ١٥٤ ( اذار ١٧٥٢ ) ؛ ١٤ : ٢٩٥ - ٦ ( اذار ١٧٥٦ ) ؛ ١٥ : ٢١٠ ( اذار ١٧٥٩ ) .
٢٩. عينطوري ، مختصر .
٣٠. سجلات ١٧ : ٢١٥ . لاحقاً ، قُدّم يوسف الشهابي في طرابلس بواسطة الحاج حسين بن علي من دمشق . انظر سجلات ١٨ / ٢ : ٤٥ - ٨ ( اذار ١٧٦٨ ) .
٣١. راجع م. جوبلان (الأسم المستعار لبولس نجيم) ، القضية اللبنانية : دراسة للتاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي (باريس : ارثور روسو ، ١٩٠٨) ؛ توفيق توما ، فلاحون ومؤسسات اقطاعية لدى الدروز والموارنة في لبنان في القرن السابع عشر الى سنة ١٩١٤ ، ( ١٩٧١ ؛ بيروت : الجامعة اللبنانية ، ١٩٨٦ ) .
- ٣٢..... تحكي نسخة لاحقة أنّ البطريرك "قد أهين وضُرب على وجهه بالأحذية من قِبَل الشيخ عيسى زعيم الحماديين " . راجع ..... (طرابلس).....
- تشرين الأول ١٧٠٦
٣٣. ميشال شبلي ، تاريخ لبنان في عصر الأمراء (١٦٣٥ - ١٨٤١) (بيروت:الجامعة اللبنانية ، ١٩٨٤) ، ٥٤
- ٣٤ . نفسه
- ٣٥ . نفسه
- ٣٦ . نفسه
- ٣٧ . نفسه

٣٨. نفسه

٣٩. نفسه

٤٠. نفسه

٤١. نفسه

٤٢. بحسب أحد الشهود ، كان الفلاح يحمل له زجاجة النبيذ في الطريق لإقامة الصلاة في إهدن ، واقترح عليه مماًزحاً أن يشربها معاً قبل ان تتكسر . أخذ الأب المحترم الزجاجاة غاضباً " ما أدى الى كلام نابٍ من الفلاح وإلى شتم الأب المحترم . ويبدو أنه كان مخموراً. ....

٤٣. نفسه .....

٤٤. القرار محفوظ فقط بالترجمة الفرنسية .

٤٥. نفسه .....

٤٦. ....

٤٧. ....

٤٨. نفسه ..... أنظر أيضاً بطرس فهد ، تاريخ الرهبانية اللبنانية في فرعها الحلبي واللبناني ، ١٦٩٣ - ١٧٤٢ ( جونية مطبعة الكريم ، ١٩٦٣ - ١٩٦٩ ) ، ٣ ، ٢٦٤ - ٧ ،

٤٩ . نفسه . ....

٥٠ . نفسه . ....

٥١. دومينيك شوفالبيه ، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في

اوروبا (باريس : بول جوثور ، ١٩٧١) ، ١٢ ،

٥٢. راجع : فهد ، الرهبانية اللبنانية ، ٢ : ٤٨٩ ؛ ٤ : ٢١١ - ٢ ؛ ٤ ؛ ٤ :

٣٣٦ - ٧ .

## الفهارس التحليلية